

المبادرات الرئاسية والثقة السياسية

"مبادرة حياة كريمة نموذجًا"

د. إسلام سامي مشحوت (*)

ملخص الدراسة:

حاول البحث الراهن تحقيق استكشاف علمي لهدف رئيس، يتمثل في التعرف على المبادرات الرئاسية، ودورها في إعادة إنتاج الثقة السياسية (مبادرة حياة كريمة نموذجًا)، وذلك من خلال الوقوف على مدى معرفة المبحوثين بها، وكذلك رصد تصوراتهم حول انعكاساتها على حياة الناس الواقعية؛ ومن ثم الدور الذي تسهم به المبادرة في تعزيز المؤشرات التي تحقق الثقة السياسية؛ مثل الاستقرار السياسي، التمكين الاجتماعي، المشاركة السياسية. وأجريت الدراسة على عينة قوامها ٢٧ مبحوثًا، وذلك باستخدام منهجية التثليث، حيث اعتمد الباحث على طريقة المقابلة المتعمقة بنوعها الفردي والجماعي، هذا بالإضافة إلى دليل الملاحظة، واستغرقت الدراسة الميدانية أربعة أشهر، ابتداء من شهر يناير حتى أبريل ٢٠٢٣م، وانتهت نتائج البحث إلى أن تصورات المبحوثين، تتضمن رؤية نقدية مفادها؛ أن المشروعات التي تم تنفيذها على هامش المبادرة الرئاسية حياة كريمة لم تسهم في إنتاج الثقة السياسية، نظرًا لكونها مشروعات مرحلية تتصل بفترة زمنية معينة، ولا تراعي التنمية المستدامة، ولا تأخذ في اعتبارها احتياجات الأجيال القادمة. ولعل السبب في ذلك الارتفاع المستمر للأسعار، وتراجع الأجور والمرتبات، ومن ثم عدم القدرة على الوفاء باحتياجاتهم، كذلك كشفت النتائج عن أن معرفة المبحوثين بمبادرة حياة كريمة يغلب عليها الرؤية المتوائمة والخطابية؛ وذلك بفعل الحملات الإعلامية الترويجية للمبادرة.

الكلمات المفتاحية :

المبادرات الرئاسية؛ الثقة؛ الثقة السياسية، مبادرة حياة كريمة.

(*) مدرس علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنوفية..

"Presidential initiatives and political Trust"

The Decent Life Initiative as a model

Dr. Eslam Sami Mashhoot

Abstract:

Current research has attempted to identify the role of presidential initiatives in reproducing political confidence (The Decent Life Initiative as a model). The study investigates how far respondents know about the Decent Life Initiative, monitoring their perceptions about its Reflections on people's lives. The role the initiative contributes to enhance indicators that achieve political Trust, such as political stability, social empowerment, and political participation is tackled, too.

The study has been conducted on a population of 27 respondents, using triangulation methodology, where the researcher relied on the in-depth interview method, both individual and group, in addition to the observational evidence. The field study lasted four months, from January through April 2023. Results reveal that subjects had critical standpoints; projects applied and implemented on the sidelines of the presidential initiative have not contributed to the production of political Trust for being interim projects related to a specific period. They do not take into account sustainable development nor the needs of future generations, perhaps the reason for this is the concerns of daily life, such as the continuous rise in prices and the decline in wages and salaries, and

then the inability of citizens to meet their needs. Besides, the knowledge of respondents about the initiative is dominantly based on a harmonious and rhetorical vision, due to the promotional media campaigns for the initiative.

Keywords:

Presidential initiatives- Trust- political Trust-The Decent Life Initiative

مقدمة:

يتفق علماء الاجتماع والمعيون بالدراسات التنموية، على أن التنمية تنطوي على معنى أنها عملية تحول حضاري شامل، وهو ما يعني أنها لا تقتصر على كونها عملية اقتصادية فقط؛ بل أيضًا عملية اجتماعية اقتصادية سياسية وثقافية شاملة؛ ولذا تسعى الدول والحكومات إلى اتخاذ إجراءات ووضع سياسات؛ تستهدف تحسين الوجود الاجتماعي لمواطنيها، إلا أن نجاح السياسات والإجراءات التي تتخذها الدولة، وقدرتها على تحقيق أهدافها، يتوقف على مستويات الثقة السياسية في علاقة المواطنين بالدولة والقيادة السياسية، وتسهم الثقة السياسية في تعزيز قدرة الدولة على تجاوز الأزمات والمشكلات التي تعرقل مسيرتها التنموية وتؤثر على الثقة. (متولي، ٢٠٢٠م: ص ٤٣)

تعد الثقة السياسية نتاجًا موضوعيًا لما تحققه الدولة من طموحات واحتياجات للمواطنين؛ لذا فإن انتماء المواطن وولائه للنظام السياسي والدولة؛ مرهون بشرط رئيس مؤداه، التزام الدولة بتحقيق متطلباته، والوفاء بواجباتها المنصوص عليها في الدستور؛ بما يحقق المواطنة، بما تنطوي عليه من حقوق وواجبات، وفي حالة فشل سياسات الدولة في هذا الشأن؛ فسوف ينجم عن ذلك تراجع الثقة والمصدقية التي يجسدها المواطن في تفاعلاته وعلاقاته بالنظام السياسي، ولعل هذا ما حدث في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؛ حيث سادت العديد من المشكلات على مستوى الإطار الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي؛ وذلك نتيجة تناقضات طريق النمو الرأسمالي؛ مما أدى إلى سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي التابع، الذي تتجلى ملامح تشوّهه في إعاقة القوى والعلاقات الإنتاجية، وسيادة التباين والتناقض، وعدم التوازن في القطاعات والمجالات كافة؛ وذلك بفعل عمليات النهب والفساد المنظم والممنهج (شحاته، ٢٠١١: ص ١٧)؛ الأمر الذي أدى إلى حالة من السخط العام، ومن ثم اندلاع ثورات الربيع العربي بصفة عامة، وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م في مصر بصفة خاصة، ولكن أتت الرياح بما لا تشتهي

السفن، وساءت الأوضاع عما كانت عليه قبل ثورة يناير؛ إذ استمرت التحديات القديمة، تلك التحديات الموروثة من النظام السابق، كالفقر والبطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية، التي تعد- في الوقت ذاته- هي الأسباب الرئيسية الفاعلة في قيام ثورة الخامس والعشرين؛ فضلا عن فجوة التوقعات والإنجازات، ولعل هذا ما أكده "جيمس ديفيس" والذي يطرح مقولة مؤداها أن الثورة تتجدد؛ عندما يرتفع سقف التوقعات، في حين غياب الإنجازات اللازمة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ الأمر الذي يثير الفلق والاحتجاج، وبالتالي تتكون عوامل اندلاع الثورات (زايد، ٢٠١٢: ص ٥٧-٥٨). ولقد كان من أهم عوامل سقوط التيار الإسلامي؛ هو التسلط السياسي، واعتماد ما يراه الحزب الحاكم، دون مراعاة متطلبات المرحلة الانتقالية، فضلاً عن عجز السلطة السياسية- في تلك المرحلة- عن إنتاج خطاب سياسي، يعكس قدرة الدولة على إدارة البلاد، بالإضافة إلى المحاولات المستمرة لأسلمة الدولة والمجتمع، وقد تجلت مؤشرات انعدام الثقة السياسية؛ في تنامي حالة من السخط العام؛ انتهى برغبة شعبية تطالب برحيل الإخوان من الحكم؛ الأمر الذي أضحى مطلباً رئيساً؛ بهدف إنقاذ الدولة المصرية من الحروب الداخلية والصراعات الفئوية؛ ومن ثم قامت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، وفي عام ٢٠١٤م، أصبح للدولة المصرية رئيس في ضوء الدستور، وبدأت الخطابات السياسية تكشف النقاب عن الأزمات والتحديات التي تواجه الدولة المصرية، والتأكيد على ضرورة مواجهة تلك والمشكلات ومجابهتها بشكل جذري؛ بهدف الخروج من أزمة عدم الاستقرار التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١م، وما ترتب عليها من تحديات. لذا بدأت الدولة المصرية في استحداث آلية جديدة واتباع نهج حديث، لإعادة تطوير المجتمع المصري بصفة عامة والريف المصري بصفة خاصة، عن طريق المبادرات الرئاسية والمشروعات التنموية الكبرى؛ بهدف خلق نمط جديد للعلاقة بين المواطن والدولة، يستطيع من خلاله إعادة إنتاج الثقة الاجتماعية بصفة عامة، والثقة السياسية بصفة خاصة؛ وذلك عبر تعزيز القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وتفعيل المشاركة السياسية،

وتأكيد الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد.

صياغة مشكلة البحث:

إن قدرة الدول على تحقيق معدلات مرتفعة لقضايا التنمية المستدامة؛ يتطلب أن يكون لديها القدرة على مواجهة المخاطر المجتمعية؛ لكونها ترتبط بالمكون البشري في التنمية، وقوة رأس المال الاجتماعي بها، وتنعكس آثارها على كافة المكونات التنموية الأخرى بالدولة؛ لذلك تنوعت الإستراتيجيات والآليات المستخدمة في تحقيق التنمية، من بينها المبادرات، وتعد المبادرات الرئاسية اتجاهًا حديثًا في التواصل الجماهيري على مستوى الدول، بشأن القضايا والأحداث المجتمعية (عبد الوهاب، ٢٠٢٠: ص ٤٠٩). لذا قامت القيادة السياسية بإطلاق العديد من المبادرات الرئاسية، التي تستهدف جميع المصريين في كافة أنحاء الجمهورية، وكافة الفئات الاجتماعية، ولعل من أهم هذه المبادرات، مبادرة حياة كريمة، وهي مبادرة متعددة في أركانها ومتكاملة في ملامحها. تنبُع هذه المبادرة من مسؤولية حضارية وبعُد إنساني قبل أي شيء آخر، فهي أبعد من كونها مبادرة تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصري؛ لأنها تهدف أيضًا إلى التدخل المباشر؛ بهدف تحسين نوعية حياة المواطن المصري وحفظ كرامته؛ لذلك استهدفت المبادرة تطوير الريف المصري بكافة فئاته بشكل عام والفئات الأكثر احتياجا بشكل خاص، وذلك لضمات توفير الحياة الكريمة لسكان الريف. ومن هنا جاء دور مبادرة حياة كريمة، إحدى أهم وأبرز المبادرات الرئاسية؛ لتوحيد جميع جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ بهدف التصدي للفقر متعدد الأبعاد، وتحقيق تنمية مستدامة للفئات الأكثر احتياجًا في محافظات مصر، ولسد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعهم، والاستثمار في تنمية الإنسان، وتعزيز قيمة الشخصية المصرية، وتوطين الثقة في مؤسسات الدولة كافة؛ وذلك بهدف كسب ثقة المواطن، واستعادة الثقة في النظام السياسي، وقدرته على إدارة شؤون البلاد، على النحو الذي يخدم

الجميع، ويحقق الصالح العام انطلاقاً من كون الثقة السياسية تعد بمثابة قضية محورية في مجال العلوم الإنسانية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة، فالثقة تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وكذلك تسهم في تعزيز رأس المال الاجتماعي والثقة الاجتماعية.

الخلفية النظرية:

وإذا كان هذا هو حال الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع المصري، وعلى صعيد الواقع الاجتماعي، فثمة علاقة جدلية بين النظرية والبحث، فالرؤى النظرية تقدم تفسيرات لقضية المبادرات والثقة السياسية؛ وذلك انطلاقاً من فكرة رئيسة مؤداها؛ أن التناول النظري لعلم الاجتماع يمثل نقطة جوهرية في تفسير قضية البحث الراهن، فعلى الرغم من وجود اتفاق حول أهمية الثقة السياسية، ودورها في تحقيق الاستقرار المجتمعي، وتعزيز سبل التعاون المشترك بين المواطن والدولة؛ فإن قضية الثقة ومحدداتها لا تزال تعاني جداً نظرياً؛ فهناك اتجاهان أساسيان في علم الاجتماع، يختلفان في رؤيتهما لقضية الثقة السياسية وتفسيرهما لها، الاتجاه الأول هو الاتجاه الوضعي المثالي، الذي يؤمن بأنه ليس بالإمكان أبدع مما كان، ويسلم بأسبقية الفكر عن المادة، يتمثل في مقارنة ثقافية يسلم أنصارها بأن الثقة تتشكل خارج المجال السياسي، وأن جذور الثقة السياسية تتحدد في المعايير الاجتماعية والثقافية، ويتم تأكيدها وتعزيزها عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، وأن الثقة الاجتماعية تتشكل أولاً ثم تتحول بعد ذلك إلى الثقة السياسية (Mishler & Rose, 2001, p.31)، كما يستند أنصار المقاربة الثقافية على فكرة رأس المال الاجتماعي باعتبارها مرجعاً رئيساً ورصيماً أساسياً للمجتمع ومن خلاله يصير الأفراد على درجة عالية من الثقة الاجتماعية، التي تتراكم عبر الحياة المدنية وتتطور فيما بعد لتصل إلى المجال السياسي، وتؤثر في ثقة المواطنين في النظام السياسي وما يتصل به من مؤسسات (Ma&Yang, 2014, p.34).

أما الاتجاه الثاني والذي يتمثل في الاتجاه المادي النقدي؛ يسلم بأسبقية المادة في وجودها على الفكر، وأن المحدد الأساسي والرئيس؛ هو العوامل المادية الموضوعية، وليست العوامل الفكرية، يسلم أنصاره بمقاربة مؤسسية، ينطلق أنصارها من فكرة رئيسة مؤداها أن الثقة تتشكل وتتكون في المجال السياسي، وأن الثقة ومستوياتها تتوقف على قدرة الدولة ومؤسساتها على تطبيق سياسات تتواءم واحتياجات المواطنين وتلبية تطلعاتهم. ويؤكد أنصار هذه المقاربة على أهمية الأداء المؤسسي وخاصة الأداء الاقتصادي الذي يشكل جوهر البناء التحتي، وأن وجود الثقة من عدمه مرهون بالمحصلة النهائية المرغوبة من قبل الأفراد، وأن ثمة علاقة فيما بين الثقة ومدى كفاءة وجدارة هذه المؤسسات في تحقيق مصالح الجماهير وطموحاتهم (Aydin & Cenker, 2011, p.233). وعلى الرغم من تعدد المداخل النظرية في دراسة الثقة، فإن الباحث سينطلق من نظرية الجودة الاجتماعية؛ وذلك انطلاقًا من الموضوعيات الأساسية التي تمثل معيارًا رئيسًا لاختيار النظرية الموجهة للبحث، وهي الموضوعية العلمية والأيدولوجية والمجتمعية، وقد وقع اختيار الباحث لنظرية الجودة الاجتماعية باعتبارها تسلم بأسبقية المادة عن الفكر، وأن الأساس الاقتصادي هو الفاعل الرئيس في تحقيق كافة شروط الاجتماعي، كما تعد نظرية الجودة الاجتماعية أكثر اتصالاً بعناصر ومكونات المبادرات الرئاسية، وأن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها (الجودة الاجتماعية) تتوج بالثقة السياسية، وتتصل مباشرة بمداخل قياس الثقة السياسية؛ فضلًا عن أن المبادرات الرئاسية تعد بمثابة آليات، تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق التعاون والاندماج والمشاركة السياسية؛ بما يحقق غاية كبرى، تتمثل في إنتاج الثقة السياسية.

وجدير بالذكر أن القرن العشرين قد شهد ظهور العديد من النظريات في العلوم الاجتماعية، حول العديد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالوجود الإنساني، مثل: رأس المال الاجتماعي، الأمن البشري، الإقصاء الاجتماعي، العولمة. وعلى الرغم من هذا التنوع والتعدد فإن نظرية الجودة الاجتماعية، قد

جاءت لتقدم النهج الجديد، الذي يكشف عن العناصر والأبعاد الأساسية لظروف الحياة اليومية للمجتمعات البشرية والإنسانية؛ ومن ثم فهم أبعاد الوجود الاجتماعي. ظهرت نظرية الجودة الاجتماعية في عام ١٩٩٧م، وتحدد هدفها الأساسي؛ في محاولة معالجة الواقع الاجتماعي، ومساعدة صانعي السياسات ومتخذي القرارات في أوروبا، على تحسين كافة الظروف والأوضاع المجتمعية. وقد تطورت هذه النظرية في كافة أبعادها؛ إذ إنها تميزت بكونها بمثابة هدف اجتماعي وسياسي، يسعى لتمكين الناس من التصرف بطريقة ديمقراطية؛ انطلاقاً من المواطنة الحقيقية، فضلاً عن أنها توفر الأدوات الأيديولوجية للمواطنين؛ للتعامل مع تعقيدات الحياة اليومية، بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية والبيئية (Ka-lin & Ward, 2009; p.208).

تنطلق نظرية الجودة الاجتماعية من فكرة رئيسة مؤداها أن تحقيق هذه الأبعاد -السالف ذكرها- يتطلب عدة جوانب معيارية؛ تتمثل في العدالة الاجتماعية، والتضامن، والمساواة وتحقيق كرامة الإنسان. كما يرى العلماء أن هذه النظرية، تستطيع أن تمثل الإطار النظري العام لفهم المجتمع بكافة تناقضاته ومشكلاته، بالإضافة إلى إمكانية التواصل مع صانعي السياسات ومتخذي القرارات، في كافة المجالات، على المستويين النظري والتطبيقي؛ ومن ثم المساهمة في فهم الواقع الاجتماعي، ومحاولة وضع تصورات لحياة المجتمع؛ وبالتالي، نصبح قادرين على تحقيق السعادة العملية بمعناها الحقيقي والفعلي (Siltaniemi & Kauppinen, 2005; p.275).

وتهتم نظرية الجودة الاجتماعية؛ بتحديد العناصر والآليات والظروف المواتية؛ لإرساء مجتمع إنساني قادر على توفير حياة كريمة لأفراده، ويتسم بالترابط الاجتماعي (خميس، ٢٠١٣: ١٨٩). ومن أهم العوامل الرئيسة التي تقوم عليها الجودة الاجتماعية: **الأمان الاجتماعي والاقتصادي Socio Economic Security**: والذي يتمثل في درجة امتلاك الناس للموارد المادية، وغير

المادية مثل: الموارد المالية، والموارد المتعلقة بالإسكان، والبيئة، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والعمل والتعليم، والتي تمكنهم من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية، والتعامل مع ظروف الحياة اليومية؛ وذلك من أجل ضمان تحقيق الظروف الملائمة لحياة كريمة، وحمايتهم من الفقر وغيره من أشكال الحرمان المختلفة، سواء أكانت مادية أم معنوية (Petmesidou & Polyzoidis, 2005; pp.118-120) **الاندماج الاجتماعي** (Social Inclusion): ويتحدد في اندماج الناس في المجتمع، والحد من الاستبعاد والإقصاء، الذي يحدث في العديد من المجالات والأبعاد مثل؛ سوق العمل، النظم السياسية، منظمات المجتمع المدني؛ وذلك من أجل تحقيق إمكاناتهم وتطلعاتهم (Laurent, Maesen & Walker, 2002; p.7)، فضلاً عن شعور الناس بالاندماج في العلاقات الاجتماعية، والمنظمات، والنظم الاجتماعية، والهيكل المختلفة؛ ومن ثم تتيح للمواطنين إمكانية الوصول إلى الموارد والعلاقات؛ مثل: (حقوق المواطنة، وأسواق العمل والخدمات الاجتماعية)؛ ومن ثم شعور الناس؛ بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع على مستوى الحياة اليومية (Petmesidou & Polyzoidis, 2005; p.122). ومن خلال ذلك؛ يمكن النظر إلى الاندماج الاجتماعي في إطار المواطنة الحقيقية؛ التي تشير إلى إمكانية المشاركة في النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Walker, 2000; p.209). **التماسك الاجتماعي (Social Cohesion)**: يعبر هذا المفهوم عن العلاقة والارتباط، الذي يعبر عن مدى قوة أو ضعف العلاقات الاجتماعية في المجتمع، فضلاً عن دور شبكة العلاقات الاجتماعية، ومدى ترابط الهوية على كافة المستويات المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى قدرة الناس على العيش في المجتمعات المحلية التي تتميز بمستوى كاف من التماسك؛ عن طريق القيم والمعايير المقبولة اجتماعيًا، كالتضامن والثقة، والتي لا غنى عنها في وجودهم الاجتماعي (حجازي، ٢٠٠٦: ص ٢٢). **التمكين الاجتماعي (Social Empowerment)**: وهو يتبلور في مجموعة الوسائل والآليات، التي

يمكن من خلالها؛ تمكين الناس من المشاركة في العلاقات والتدابير الاجتماعية والمادية المباشرة وغير المباشرة، ويستند هذا البعد، لما يسمى بالفعل المنعكس، الذي يعد نتاجًا للأبعاد الثلاثة السابقة وتتويجًا لها؛ وبالتالي تمكين الناس من مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة؛ ومن ثم الاستفادة من كافة الفرص المتاحة عبر المبادرات الرئاسية؛ الأمر الذي يسهم في بناء ثقة المواطنين في الدولة والنظام السياسي (Ward,P., Redgrove, P., Red,2006;pp.10-12).

وإذا كان هذا هو الحال في الموقف النظري لعلم الاجتماع من قضية البحث الراهن، فقد انعكست تلك الرؤى النظرية على البحوث والأدبيات، التي اتخذت من قضية الدراسة محورًا لها؛ وذلك انطلاقًا من العلاقة الجدلية بين البحث والنظرية، وبناء على ذلك؛ سيعرض الباحث لنماذج من البحوث والدراسات السابقة التي أجريت حول المبادرات والثقة، وذلك على النحو التالي:

أ- الدراسات السابقة التي أجريت حول المبادرات الرئاسية:

سعى كمال (٢٠١٩) إلى تعرف دور المبادرات الصحية الرئاسية، في تغيير المنظومة الصحية في مصر، وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التحليلية، معتمدة في منهجيتها لتحليل وتفسير إشكالياتها، على الأسلوب النقدي المقارن، باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة للعينة المختارة، البالغ قوامها ٣٣٠ مفردة من المقيمين بريف وحضر الفيوم. وقد توصلت الدراسة؛ إلى أن المبادرات الصحية التي أطلقتها الدولة؛ ساعدت في إشراك المرضى في عملية صنع القرار الطبي الخاص بهم. كما أكدت نتائج الدراسة أن الأنماط السلوكية، التي تم إنشاؤها خلال المبادرات الصحية؛ ساعدت في تحديد الحالة الصحية للأفراد. كما اعتمد البرنامج الانتخابي للرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" في فترته الرئاسية الثانية؛ على إطلاق المبادرات الصحية الرسمية، وأطلقت "مبادرة الرعاية الصحية للمواطن الأمريكي ٢٠١٣"، من خلال تقديم أنشطة وخدمات صحية

متنوعة؛ في مجال الرعاية الصحية، ويظهر الرئيس الأمريكي أوباما في أغلب إعلاناتها التوعوية ومؤتمراتها التثقيفية. وقد جاءت تلك المبادرة؛ بعد ارتفاع تكلفة العلاج، وإلغاء التأمين الصحي وفرض مبالغ جديدة من شركات التأمين؛ مما دفع الرئيس الأمريكي لتبني سياسة الإجراءات التصحيحية؛ لتعزيز موقفه، وتقليل النقد الموجه له، مستخدمًا وسائل اتصالية متنوعة من شبكات التواصل الاجتماعي والإعلام الجماهيري واللقاءات العامة، ولعل هذا ما ركز عليه William Benoit في دراسته حول إصلاح صورة الرئيس الأمريكي أوباما؛ باستخدام المبادرات الصحية الرسمية. وفقًا للسياسة الأمريكية؛ فإنها تضمن استمرار خطة الدولة للرعاية الصحية مع تغير المنظومة؛ وفق مجالات جديدة، تتناسب مع متطلبات المجتمع الأمريكي (William,2014)، بينما سعى كل من Melanie (Melanie) وAwakefield, Barbara Loken,& Robert C. Hornik (2010) في دراستهم المعنونة "مبادرة مكافحة المخدرات والأمراض السرطانية"، حيث سعى الباحثون إلى رصد المبادرة، وخططها وإجراءاتها على مستوى الولايات الأمريكية، واستخدمت وسائل إعلامية متنوعة، وأشارت في نتائجها، إلى أن نجاح المبادرات الصحية والمجتمعية؛ يحتاج إلى سياسة على المستوى السيادي للدول والوزارات المعنية، وبشرط تقديم خدمات صحية ملموسة للمواطنين، وليس الاكتفاء بحملات الوعي والتثقيف الصحي.

ب. الدراسات السابقة التي أجريت حول الثقة السياسية:

حاول شحاته (٢٠٠٧) في بحثه المعنون "محددات الثقة السياسية وأوضاعها" إلقاء الضوء على طبيعة الثقة السياسية بقرية مصرية، والعوامل الاجتماعية المؤثرة في أوضاعها وانعكاساتها على مواقف القرويين، واتجاهاتهم نحو النظام السياسي؛ ولذلك حاول الباحث الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: ما طبيعة ثقة القرويين بالنظام السياسي، وما المحددات البنائية التي تسهم في صياغة وتشكيل هذه الثقة، وما مصاحباتها البنائية؟ وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها

(٨٨) مبحوثاً، ممن هم في سن الثامنة عشرة فأكثر، من سكان قرية منية السباع، مركز بنها محافظة القليوبية؛ بوصفهم حالات تم اختيارهم بالطريقة المقصودة. ولقد أفضى تحليل البيانات الإمبريقية التي توصل إليها الباحث إلى مجموعة من النتائج المهمة؛ من أبرزها:

- تدني وانخفاض مستوى الثقة لدى القرويين في المؤسسات الحكومية، والمجالس النيابية والمحلية، والأحزاب السياسية بوصفها مؤسسات للنظام السياسي.

- تأكيد الدور الأساسي الذي يلعبه الانتماء الطبقي للقرويين في صياغة وتشكيل علاقاتهم بالدولة، والذي يتحدد في ضوء ملكيتهم لوسائل الإنتاج الاجتماعي، وثروة المجتمع.

- تأكيد الدور الفاعل، الذي يلعبه التعليم في صياغة رؤى وتصورات وأفكار القرويين حول مؤسسات النظام السياسي.

وقد اعتمدت الدراسة على الاتجاه المادي النقدي والذي تظهر أبعاده في الكشف عن الجوانب والمحددات الأساسية للثقة السياسية، كما حاول زايد وفريق من الباحثين (٢٠١١) في دراستهم المعنونة "الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم"، والتي أجريت على عينة قومية من المجتمع المصري - قياس ثقة المصريين في الحكومة، وأسباب تراجع الثقة في النظام السياسي قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وأوضحت نتائجها أن غالبية عينة الدراسة يرون أن الثقة السياسية قد تراجعت بنسبة ٦٨٪، كما كشفت الدراسة عن تراجع ثقة المصريين في المؤسسات الحكومية بشكل عام، كما كشفت الدراسة أن أسباب عدم الثقة في الحكومة تتمثل في عدم الوفاء بوعودها، وغياب اهتمام الدولة بالفقراء، وانحيازها للأغنياء وعدم التصدي لظاهرة الفساد، في الوقت الذي حاولت فيه داود (٢٠١١) في دراستها المعنونة "قيمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة"؛ تعرف أهم العوامل المؤثرة على بناء الثقة بين المواطن والحكومة، في النظم السياسية على اختلافها، مع التطبيق على الحكومة المصرية، في الفترة من يوليو ٢٠٠٤ - يوليو ٢٠٠٩. وأجريت هذه

الدراسة على عينة عمدية، قوامها (٢٠٠) مبحوث، كما اعتمدت الباحثة على أداتي تحليل المضمون والاستبيان، وتوصلت- الباحثة- في النهاية؛ إلى مجموعة من النتائج، وهي: تآكل الثقة السياسية في حكومة الدكتور أحمد نظيف من جانب الجماهير؛ نتيجة المستوى المتدني لأداء الحكومة، وعجز السياسات العامة عن معالجة المشكلات الداخلية، زيادة نفوذ الأجهزة الأمنية، اهتزاز مشاعر الثقة الاجتماعية، ضعف مستوى الثقة السياسية في السياسات العامة ذات الصلة بالشؤون الداخلية؛ نتيجة الفشل في تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، مثل: ضرورة سد احتياجات المواطنين، ومحاربة الفساد، ودعم الدور الرقابي على الأجهزة الحكومية، ورفع الأجور، خفض الأسعار. وقد سعى (إسماعيل أ، ٢٠١٧) إلى الوقوف على مفهوم الثقة والإسهامات السوسيولوجية في دراستها. وانتهى الباحث إلى وجود شكلين من الثقة، هما الثقة التقليدية والثقة الحديثة، والأولى هي التي يكون منبعها الأسرة والأقارب والأصدقاء، أما الثانية فهي التي تعمل على كسر الحواجز بين الأشخاص المختلفين داخل إطار قانوني غير حكومي، يفتح المجال للتفاعل، وفق مبادئ تنهض على الثقة المتبادلة، كما أوضح أن الثقة السياسية، ترتبط بالثقافة السياسية ومستويات الثقة في الدولة ومؤسساتها، كما أنها - الثقة السياسية- تؤدي الدور الحافز على بناء الشرعية، وأن الوظيفة الرئيسة للثقة السياسية؛ هي تجسير الهوة بين الحاكم والمحكوم؛ ومن ثم توطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع كما تطرق الباحث في بحث آخر إلى محاولة الكشف عن الدور الذي تلعبه التغييرات الثورية في إعادة بناء الثقة لدى الشباب الجامعي من حيث تأثيرها على التفضيلات السياسية والمشاركة السياسية، وكشفت النتائج عن أن التغييرات الثورية؛ عملت على استعادة ثقة الشباب، وقد أضحت لديهم تصورات حول الأنشطة السياسية التي يفضلونها، كذلك تزايد معدلات الثقة في المؤسسات الحكومية، أهملت التغييرات الثورية في إعادة تشكيل وعي الشباب تجاه المؤسسات الإعلامية؛ من حيث تناولها لقضايا الشباب وهمومهم (إسماعيل ب، ٢٠١٧). في حين حاولت

داود (٢٠١٤)؛ الوقوف على العلاقة بين المواطن والحكومة، وتداعيات قيام الثورات، واعتمدت الباحثة على اقتراب تحليل النظم لديفيد إيستون، وأجريت الدراسة على عينة قوامها ٢٠٠ مفردة، وتوصلت الباحثة إلى أن ٧٨٪ من المبحوثين، يؤكدون وجود أزمة سياسية بين المواطن والحكومة، فضلا عن تدني الثقة في النخبة السياسية، بالإضافة إلى غياب التوازن التنموي بين المحافظات، وفشل الحكومة في تحقيق اللامركزية، وما تعهدت به من مشروعات، ومحاربة الفساد وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وفي السياق ذاته، حاول صبحي (٢٠١٩)، الوقوف على طبيعة الثقة، وعوامل تأكلها، وانتهى الباحث إلى أن انعدام الثقة؛ من أهم عوامل اندلاع الاحتجاجات السياسية في البلدان العربية، وعرض الباحث لميكانيزمات تعزيز الثقة، وآليات ترسيخ النظام السياسي وشرعيته عبر مداخل الثقة ومن ثم الثقة المجتمعية. كما حاول أبو دوح (٢٠١٩) الإجابة عن تساؤل رئيس مؤداه؛ ما مستويات الثقة العامة في المؤسسات الحكومية في مصر وطبيعتها ومحدداتها؟ كما حاول الباحث؛ الوقوف على عوامل بناء الثقة، وأسباب انعدامها، وذلك في ضوء المحددات الاجتماعية والثقافية، وانطلق الباحث من مقارنة مختلطة؛ تجمع بين المقاربة الثقافية والمؤسسية، وأجريت الدراسة على عينة قوامها ١٥٣ مبحوثاً، باستخدام أداة الاستبيان، وفي ضوء نتائج البحث أكد ٩٥,٤٪ من المبحوثين؛ أن الحكومة لا تقوم بالدور المطلوب منها، وكذلك أوضح ٨٨,٩٪ من المبحوثين؛ أنهم غير راضين عن أداء معظم المؤسسات الحكومية. كما سعت حسن (٢٠١٩) إلى تعرف الخصائص البنائية للثقة السياسية في المجتمع المصري والوقوف على العوامل الأساسية الفاعلة في صياغتها وتشكيلها، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها ١٣٥ مبحوثاً ومبحوثة، تم اختيارها بالطريقة العمدية المقصودة؛ باستخدام دليل المقابلة، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: ارتفاع معدلات الثقة السياسية للمبحوثين في القيادة السياسية، والتي تتمثل في شخص الرئيس عبد الفتاح السيسي، باعتباره قائداً ملهماً يلعب دوراً رئيساً في النهوض بالدولة المصرية؛ تدني وتراجع مستويات الثقة

السياسية في المؤسسات الحكومية، والنظر إليها باعتبارها مؤسسات خادمة للطبقات العليا دون الجماهير؛ غياب ثقة المبحوثين في كلٍّ من البرلمان والأحزاب؛ باعتبارهم مكملين لبعضهما بعضًا وخادمين للدولة. وقد حاول كلٌّ من رمضان وطلب (٢٠٢١) إلى تعرف طبيعة الثقة بين المواطن والحكومة العراقية؛ باستخدام المسح الاجتماعي بالعينة، وأجريت الدراسة على عينة قوامها ٣٠٠ مفردة؛ باستخدام مقياس الثقة، وتم تحليل البيانات؛ باستخدام برنامج SPSS، وانتهى الباحثان إلى أن تعزيز الثقة السياسية في المجتمع العراقي أمرٌ ضروريٌّ؛ بهدف تحقيق استقرار المجتمع على المستوى الاجتماعي والسياسي، كما كشفت النتائج عن غياب الثقة السياسية في الحكومة؛ نظرًا لأن البرلمان بعيد كل البعد عن طموحات الشعب العراقي وهمومه ومتطلباته. وفي نطاق البحوث والدراسات الأجنبية؛ فقد حاولت (Christin, 2007) الوقوف على العوامل والميكانيزمات اللازمة لإعادة بناء الثقة داخل المؤسسات السياسية؛ من خلال تمكين المواطنين، وترتيب الأولويات بصورة واضحة، وتوصل الباحث إلى استنتاج رئيس مؤداه، أن الطاقة والمال يُعدّان مبادئ أساسية لتعزيز الثقة، فضلاً عن تكريس المواطنة والمسؤولية المجتمعية. بينما سعت (Jennifer, 2014)؛ إلى محاولة الوقوف على عوامل تشكيل الثقة السياسية انطلاقًا من كون الثقة السياسية، هي العامل الحاسم الأكثر فعالية في خلق شرعية النظام، والذي يعد ضروريًا لتحقيق الديمقراطية، وضمان استمراريتها. ومن ثم سعت هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف وتوضيح أثر رأس المال الاجتماعي والعدالة الاقتصادية على الثقة السياسية في أوروبا، وتنطلق هذه الدراسة من أرضية سوسيولوجية، تتمثل في نظرية رأس المال الاجتماعي لروبرت بوتنام، وكذلك نظرية العدالة الاقتصادية، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات المسح الاجتماعي الأوروبي لعام ٢٠١٢م، وقد أجريت الدراسة على ٢٧ دولة؛ عن طريق التحليل الكمي؛ باستخدام عينة عشوائية، وقد انتهت الدراسة إلى أن كلاً من رأس المال الاجتماعي والعدالة الاقتصادية التي تمارسها الدولة يلعب دورًا كبيرًا في زيادة معدلات الثقة السياسية. ونظرًا لاتصال

الثقة السياسية بالأوضاع الاجتماعية فقد حاول (Meral, Kursat & Tekin, 2020) فهم علاقة الثقة السياسية بالتعليم من خلال الخوض في التأثيرات التفاعلية المتعددة للتعليم في الدول الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وطرحوا تساؤلاً رئيساً عما إذا كان التعليم يسهم في رفع معدلات الثقة السياسية بالنظام، أم أن التعليم يقلل الثقة نتيجة كونه يكسب المواطنين قدرة على تقييم وجود الفساد في بلد معين. وأظهرت النتائج أن تأثير التعليم على الثقة السياسية يعتمد إلى حدٍ بعيد على السياق. كما أوضحت النتائج أن التعليم يرتبط بالثقة السياسية ارتباطاً إيجابياً في البلدان الأكثر جدارة ومصداقية، ويرتبط ارتباطاً سلبياً في البلدان الأكثر فساداً. وثمة استطلاع حديث أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حول ثقة الناس في الحكومات والمؤسسات، والخدمات العامة والمواقف تجاه القضايا السياسية. وتم العمل الميداني في مارس ٢٠٢٢م، فقد أفاد ثلاثة أرباع (٧٥٪) سكان المملكة المتحدة أنهم يثقون في معظم الأشخاص الآخرين، في مقابل ٦٧٪ من عينة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي شاركت في الاستطلاع، وأفاد ثلث سكان المملكة المتحدة حوالي ٣٥٪ بأنهم يثقون في حكومتهم الوطنية، وهو أقل من المتوسط في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الاقتصادي والذي بلغ ٤١٪. وأشار ٤٩٪ من سكان المملكة المتحدة إلى أنهم لا يثقون في الحكومة الوطنية (OECD, 2022).

تكشف الرؤية التحليلية للأدبيات السابقة المتصلة بمتغيري الدراسة، عن أن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على أحد المتغيرات، سواء أكانت المبادرات أم الثقة السياسية، كما تكشف مراجعة الأدبيات السابقة عن أن معظم هذه الأدبيات قد استندت إلى طريقة واحدة في جمع البيانات، في حين أن البحث الراهن سوف ينطلق من منهجية التثليث، كما أن غالبية هذه الأدبيات قد أجريت في سياقات أعم أشمل في حين أن البحث الراهن سوف يركز على قضية المبادرات الرئاسية في علاقتها المباشرة بقضية الثقة السياسية، وذلك باعتبارها منتجاً اجتماعياً يتصل بحياة الناس الواقعية، وبناء على ما سبق؛ يسعى البحث الراهن إلى محاولة الإجابة

عن تساؤل رئيس مؤداه؛ ما دور المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) في إعادة إنتاج آليات تعزيز الثقة السياسية في المجتمع المصري؟

وفي ضوء هذا التساؤل الرئيس؛ جاءت التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- ما مدى معرفة المبحوثين بمبادرة حياة كريمة وأهدافها في ضوء كل من:

- بناء الإنسان وتنمية المجتمع.

- التنمية المستدامة.

- الإنجازات التنموية.

٢- ما تصورات المبحوثين لتأثيرات مبادرة حياة كريمة على حياة الناس الواقعية؟

٣- ما تصورات المبحوثين عن تأثير مبادرة حياة كريمة على آليات تعزيز الثقة السياسية؛ والتي تتمثل في كل من:

- الاستقرار السياسي.

- المشاركة السياسية.

- التمكين الاجتماعي.

أهمية البحث ومبررات اختيار موضوع البحث:

يستمد البحث الراهن أهميته من عدة محاور رئيسة؛ يمكن إيجازها فيما

يلي:

١- أن الدولة قد بدأت في استخدام المبادرات في المجالات كافة، وبالتالي فإن

البحث الراهن يستمد أهميته من محاولة الوقوف على مدى نجاح المبادرات

في تغيير حياة المواطنين؛ وذلك باعتبارها مدخلًا جديدًا ونهجًا مبتكرًا في

مواجهة الأزمات والتخلص من التحديات المجتمعية.

٢- أن الثقة السياسية هي نتاج ومنتج اجتماعي؛ حيث تضرب بجذورها في الواقع الاجتماعي، انطلاقاً من السياق الاجتماعي البنائي الشامل للمجتمع المصري، وموقع هذا المجتمع في المنظومة الرأسمالية العالمية.

٣- اتصالاً بما سبق، وبما أن الثقة السياسية، هي منتج اجتماعي؛ أي أنها مكتسبة من الظروف والعوامل المادية الاجتماعية الموضوعية، التي أدت إلى صياغتها وتشكيلها؛ ومن ثم يمكن القول: إن الثقة السياسية ليست أمراً دائماً أو سرمدياً، بقدر ما هي قابلة للتغير، وخاصة في ظل الحركة الدائمة للمجتمع وتحوله المستمر؛ وحينئذ يمكن في ظل ظروف اجتماعية اقتصادية موضوعية إيجابية معينة؛ أن تزداد معدلات ومستويات الثقة السياسية.

٤- أهمية من تقع عليهم الدراسة، وهم سكان الريف المصري، الذين يشكلون أكثر من نصف أعداد سكان المجتمع المصري.

٥- إمكانية الاستفادة مما ستخرج به الدراسة من نتائج؛ في فتح الطريق أمام الباحثين؛ لتنفيذ وإجراء دراسات أكثر عمقاً، وأوسع مدى حول المبادرات والثقة السياسية؛ وما يتصل بهما من قضايا وموضوعات وذلك باعتبارهما واقعاً موضوعياً ومنتجاً اجتماعياً.

المفاهيم النظرية والتعريفات الإجرائية:

١- مفهوم المبادرات:

مُبادَرة في اللغة: هي سبق إلى اقتراح أمرٍ أو تحقيقه، والمبادرة في الحرب: أن يسبق قائد جيش قائد جيش العدو، إلى خطة حربية؛ تمكّنه من الانتصار عليه، وفي السياسة: المبادرة هي مسألة تتعلق بالسياسة العامة، يبادر بها الناس، عن طريق الالتماس، وتقرر عن طريق الاقتراع.

لقد تطور مفهوم المبادرة خلال السنوات الأخيرة؛ فأصبحت المبادرة هي فكرة وخطة عمل تطرح لمعالجة قضايا المجتمع، وتحول إلى مشاريع تنموية

قصيرة المدى وبعيدة المدى، وتصدر عادة عن المؤسسات الحكومية، وشبه الحكومية، والجمعيات الخيرية والتطوعية، وتأخذ طريقًا فرعيًا عن الأهداف الرئيسية للمؤسسة أو الجمعية؛ فتحقق أهدافها الفرعية بشكل مستقل. والمبادرة هي متلازمة سلوك تؤدي إلى قيام شخص ما، باتباع نهج نشط ومبتكر في أهداف العمل والمهام، ويستمر في التغلب على الحواجز والنكسات. ومن أهم عواقب هذا النهج النشط؛ هو أن البيئة يتم تغييرها من قبل الفرد، وهذا يتناقض مع النهج السلبي، الذي يتسم بالقيام بما يطلب من المرء القيام به، والاستسلام في مواجهة الصعوبات، والاستجابة للصعوبات البيئية؛ مما يجعلها مقاربة نشطة، تتميز بطبيعتها الاستباقية الذاتية، والتغلب على الصعوبات، التي تنشأ في السعي لتحقيق الهدف (Doris & Michael, 2001; p.97). عرّف (William, 2014; p.740) المبادرات بأنها محاولات تقوم بها الدول أو المؤسسات أو الأفراد، وتشمل في برنامج أعمالها، أنشطة متنوعة في مجالات مختلفة، وأن تلك المبادرات، أكثر الوسائل تأثيرًا في التغيير المجتمعي، وغالبًا ما يعتمد عليها المسؤولون بالدول؛ لتحقيق نسب تأييد مرتفعة تجاه الأنظمة والحكومات الحاكمة، ويتحقق لها نسب مرتفعة من النجاح؛ عندما تطلق بشكل رسمي من الدولة، وتتبناها في كل مراحلها، وفي الوقت نفسه، تقدم خدمات مجتمعية ووقائية للمواطنين من المخاطر القائمة، مع التنوع في استخدام وسائل الاتصال بالجمهور.

وينطلق الباحث من تعريف المبادرة بأنها: مجموعة من الخدمات، ضمن أهداف المبادرة الرئاسية (حياة كريمة)، والتي تتضمن جملة من المشروعات والخدمات التي تستهدف تطوير الريف المصري والمحددة بطبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع المصري.

إجرائيًا: هي المبادرة الرئاسية حياة كريمة، التي تستهدف تحسين ظروف المعيشة، والحياة اليومية للمواطن المصري؛ وذلك لأنها تسعى إلى توفير حياة كريمة للمواطنين وحفظ كرامتهم، وتستهدف التخفيف عن كاهل المواطنين

الأكثر احتياجًا في الريف، وتنفيذ الأنشطة الخدمية والتنمية، التي من شأنها ضمان حياة كريمة لتلك الفئة، وتحسين ظروف معيشتهم.

٢- تعريف الثقة السياسية:

يختلف مفهوم الثقة السياسية؛ باختلاف مجالات العلوم الاجتماعية؛ فالثقة في المجال الاقتصادي تقوم على المصادقية في العلاقات التجارية، في حين أنها- الثقة- في علم النفس، تقوم على التفاعل الاجتماعي، أما في المجال السياسي، فالثقة هي سمة مجتمعية وليست شخصية.

الثقة السياسية، هي اعتقاد المواطنين بأن الدولة أو الحكومة والنظام السياسي، سيعمل وفق أسلوب يتسق وتوقعاتهم، والمواطنون الذين يثقون في الحكومة يكونون أكثر عرضة للامتثال للقوانين، ويتابعون المبادرات الحكومية. والثقة هي التوجه العام نحو الحكومة؛ بناء على التوقعات المعيارية للحكومة (Maerc & Suzanne, 2002; p.178). والثقة السياسية هي اعتقاد المواطنين، بأن الحكومة والقادة السياسيين سيستجيبون لمطالبهم، وسوف يفعلون ما هو صواب؛ حتى في ظل الرقابة الصارمة عليهم (محمود، ٢٠٠٩: ص ٤). ويرى سكوت مارشال (٢٠١١: ص ٥٥١) في موسوعة علم الاجتماع؛ أن الثقة هي الثقة في مصادقية شخص ونظام معين. ويرى خميس (٢٠٠٨: ص ص ١٩ - ٢٠)؛ أن الثقة هي إحدى آليات إعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية، وأنها بمثابة ميكانيزم، يعمل على تحقيق التعاون والترابط؛ من خلال الاندماج الاجتماعي، وتلعب الثقة دورًا رئيسًا في تجاوز المخاطر الناجمة عن التغيرات السريعة والمتلاحقة.

ويعرفها (Patterson, like, & Boynton, 1970; p.273) بأنها: "الاعتقاد بأن مخرجات النظام السياسي، أو جزء منها، تتناسب وتتماشى مع اهتمامات الجماهير ومتطلباتها، وهي أحد العوامل المهمة والرئيسة، في تحقيق استقرار النظام السياسي. وقد عرفها (Gamson, 1988; p.60) بأنها: "مدى قدرة النظام

السياسي ومؤسساته، على إنتاج التوقعات المرجوة منه، من قبل الجمهور. ويعرفها (Chan,1997; pp.291-293)، بأنها: "تقييم الخصائص الذاتية الكيفية للقيادة السياسية، وليست تقييم النظام السياسي".

وهناك من يعرف الثقة السياسية بأنها: "تلك الفئاعة، التي تتجه نحو المؤسسات السياسية، وتتوقف درجة الثقة السياسية على أداء هذه المؤسسات، ومدى رضا المواطنين تجاه هذه المؤسسات" (Msiller,1974; p.952). في حين أن بعضهم الآخر يعرفها، بأنها "نتاج الأداء الحكومي، خلال فترة معينة وانعكاس لاستجابة الحكومة لاحتياجات مواطنيها" (Simon,2003; p.77). أما ستوكس (Stokes,1962; p.67) فقد عرف الثقة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات التقييمية الأساسية نحو الحكومة"، وفي ضوء هذا التعريف؛ يرى ستوكس أن الثقة السياسية هي: "مجموعة التقييمات التي يمتلكها المواطنون حول الأداء الحكومي؛ وذلك بناء على ما يتوقعه المواطنون من الحكومة، وما يجب أن تقوم به الحكومة لهم". بينما عرف أستون (OECD, 2013; p.21) الثقة بأنها: "ذلك التصور الإيجابي حول تصرفات الفرد أو المنظمة، ومن ثم تؤثر على سلوك المواطنين، في مجموعة التصرفات التي تنتج عن الأداء الحكومي، بما يتناسب مع توقعات المواطنين. أما (Anfinson,2006) فقد عرفها بأنها: "توجه أساسي نحو الحكومة، يتم بناؤه من خلال تحديد كيفية عمل الحكومة؛ وفقاً لتوقعات المواطنين".

ومن خلال الطرح السابق؛ يتضح لنا أن هناك تعددًا وتنوعًا في التعريفات الخاصة بالثقة؛ فهناك تعريفات للثقة باعتبارها قيمة اجتماعية، تلعب دورًا محوريًا في ترسيخ أسس العلاقات الاجتماعية، بينما هناك الثقة باعتبارها قيمة سياسية، تعكس ملامح النظام السياسي، وأساس العلاقة بين المواطن والدولة. وعلى ضوء ما تشير إليه هذه المفاهيم والتعريفات السابقة من معان ودلالات معرفية، فإن الدراسة الراهنة تقصد بالثقة السياسية: اقتناع المبحوثين بكفاءة المؤسسات الحكومية القائمة في قدرتها على تحقيق حاجاتهم الأساسية، وجدارتها على

الاضطلاع بمهامها ووظائفها بما يتناسب وتوقعات المواطنين الإيجابية؛ وذلك في ضوء التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري القائم، وموقعه في المنظومة الرأسمالية العالمية.

الإستراتيجية المنهجية للبحث:

١- أسلوب البحث: تبنى الباحث في هذا البحث- الأسلوب الوصفي؛ للوقوف على ملامح المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) ودورها في إنتاج آليات وميكانيزمات تعزيز الثقة السياسية.

٢- طرق جمع البيانات وأدواتها: في ضوء طبيعة موضوع البحث والدراسة، ونوعية المادة الميدانية والبيانات المطلوب جمعها؛ فقد تم استخدام منهجية التثليث Triangulation، وكذلك طريقة المقابلات الميدانية المتعمقة؛ باستخدام دليل المقابلة، وجماعة المناقشة البؤرية "المركزة"، والتي روعي فيها السلامة المنهجية بجوانبها المختلفة؛ وذلك بهدف الحصول على البيانات التفصيلية عن الحالات المبحوثة، والوقوف على ملامح المبادرة الرئاسية حياة كريمة، والتأثيرات والمصاحبات الناجمة عنها، ومدى قدرتها على إعادة إنتاج آليات تعزيز الثقة السياسية.

٣- حالات البحث: تمثلت حالات البحث في عدد من المبحوثين، وصل عددهم إلى ٢٧ حالة، تم اختيارهم بالطريقة العمدية المقصودة، من سكان قرية لبيشة مركز أشمون. وقد روعي فيها صلاحيات وشروط منهجية، مثل أن تكون الحالات ممثلة للشرائح الاجتماعية المختلفة، والعديد من فرص الحياة. والتي قد اتضحت بشكل جلي في جماعة المناقشة البؤرية، والتي وصل عددها ٣ مجموعات، وتتضمن كل جماعة عددًا من الحالات تتراوح ما بين ٥-٧ حالات، متنوعين في خصائصهم الاجتماعية.

٤- مجالات البحث: تمثل قرية لبيشة مركز أشمون بمحافظة المنوفية المجال

الجغرافي للبحث الراهن؛ وذلك باعتبارها إحدى القرى التي يتم فيها تنفيذ مشروعات المبادرة الرئاسية (حياة كريمة)، أما المجال البشري، فيمثل سكان القرية؛ باعتبارهم المستفيدين، مما تم تنفيذه من مشروعات في إطار مبادرة حياة كريمة، وقد استغرقت الدراسة الميدانية أربعة أشهر، ابتداءً من شهر يناير حتى نهاية شهر أبريل ٢٠٢٣م.

أما فيما يتصل بإجراءات الصدق والثبات في بحثنا الراهن، والذي يقع في نطاق البحوث الكيفية، فقد اعتمد الباحث على أدوات متنوعة، وتعددية منهجية، وكذلك الاندماج في مجتمع البحث، كما استشهد الباحث باقتباسات حرفية من أقوال المبحوثين، وذلك للدلالة على عمليات التحليل والتأويل ومن ثم التفسير، كما استعان الباحث بدليل الملاحظة الميدانية؛ للوقوف على مدى صدق أقوال المبحوثين ومدى اتساقها مع الواقع.

لقد قامت الإستراتيجية المنهجية لهذا البحث، على أساس مجموعة من الأسس المنهجية الواضحة التي تمثل ضرورات ضبط العمل الميداني في بحوث علم الاجتماع، وذلك على النحو التالي:

تمت صياغة عدد من القضايا الواقعية، التي استخلصها الباحث من أقوال المبحوثين في الإجابة عن التساؤلات المطروحة بأدوات جمع البيانات، وكانت فيما يتعلق بالتساؤل الأول القضايا التالية التي حاولنا فيها أن نقف على معرفة المبحوثين بالمبادرة من خلالها، والوقوف على خصائص معرفتهم بها، وهي قضايا واقعية تتمثل في، بناء الإنسان وتنمية المجتمع، التنمية المستدامة، الإنجازات التنموية، وإشباع احتياجات الجماهير. أما فيما يتصل بسؤالنا الثاني، فقد حاول الباحث الوقوف على تصورات المبحوثين، حول تأثير مبادرة حياة كريمة على حياة الناس الواقعية، أما فيما يتعلق بتساؤلنا الثالث، المتصل بتصورات المبحوثين حول دور المبادرة الرئاسية حياة كريمة على الثقة السياسية، وقد تمثلت قضايا هذا السؤال في الاستقرار السياسي، المشاركة السياسية، التمكين الاجتماعي.

وبناء على ذلك؛ فقد تمت صياغة وحدات للتحليل، تعبر عن خصائص المادة الإمبريقية، التي جمعها الباحث حول تساؤلات الدراسة؛ وبالتالي ظهرت فئات التفسير على النحو التالي:

- الرؤية المعيارية: هي تلك الرؤية التي تقوم على أساس تبني المبحوثين وجهة نظر، تعبر عما ينبغي أن يكون، دون التطرق للوضع الراهن، ولكنهم يركزون حول ما ينبغي أن يكون.
- الرؤية المتوائمة أو المسائرة: وهو التفسير الذي يقوم على أساس تبني المبحوثين وجهات النظر الرسمية دون رؤية نقدية؛ إذ يقدم المبحوثون تقارير صحفية، تغيب عنها الدلائل والمؤشرات الواقعية.
- الرؤية النقدية: هي تلك الرؤية التي عبر عنها المبحوثون، من منظور مناقض للمنظور المتوائم، وتعكس وجهة نظر نقدية، حول ما يتصل بالمبادرة الرئاسية حياة كريمة والثقة السياسية.
- الرؤية الشمولية: هي ذلك التفسير، الذي تبناه بعض المبحوثين في تفسيرهم لقضايا البحث، وينطوي على رؤية تكاملية، وتفسيراً يعكس مدخلاً شمولياً.
- الرؤية الجزئية المحدودة: هي ذلك النوع من التفسير، الذي تبناه بعض المبحوثين، في تفسير قضايا البحث، وركز فيه المبحوثون على مدخل أو رؤية سطحية، في تفسير قضايا البحث، أو يفسر قضايا من منظور أحادي، تغيب عنه الرؤية الشمولية.
- الرؤية التاريخية: هي ذلك التفسير، الذي تبني فيه المبحوثون وجهة نظر تاريخية، يغلب عليها المنظور المقارن.
- الرؤية المتداخلة: هي تلك الرؤية، التي تتداخل فيها رؤى المبحوثين، فيما بين الرؤى المتوائمة والرؤى النقدية، وبين الرؤية السطحية والمتعمقة.

خصائص حالات الدراسة:

جدول رقم (١): يوضح خصائص حالات الدراسة: -

المتغيرات	البيان	عدد الحالات	النسبة
النوع	ذكور	٢٤	٪٨٨,٩
	إناث	٣	٪١١,١
الفئة العمرية	٣٤-٢٥	٥	٪١٤,٨
	٤٤-٣٥	٣	٪١١,١
	٥٤-٤٥	٧	٪٢٦
	٦٤-٥٥	٩	٪٣٣,٤
	٦٥ سنة فأكثر	٤	٪١٤,٨
الحالة الاجتماعية	لم يسبق له الزواج	٣	٪١١,١
	متزوج ويعول	١٨	٪٦٦,٧
	مطلق	١	٪٣,٧
	أرمل	٥	٪١٨,٥
الحالة التعليمية	أمي (لا يقرأ ولا يكتب)	١٣	٪٤٨,٢
	يقرأ ويكتب بدون مؤهل	٥	٪١٨,٥
	تعليم متوسط	٧	٪٢٥,٩
	تعليم جامعي	٢	٪٧,٤
قطاع العمل	حكومي	٤	٪١٤,٨
	خاص	٢٣	٪٨٥,٢

توضح بيانات الجدول رقم (١) الخصائص الاجتماعية لحالات البحث، من حيث النوع، الفئات العمرية، وكذلك الحالة الاجتماعية والتعليمية، ففيما يتعلق بالنوع، فقد بلغ عدد الحالات من الذكور ٢٤ حالة بنسبة ٨٨,٩٪، في مقابل ٣ حالات من الإناث يمثلن ١١,١٪، أما فيما يتصل بالفئات العمرية لحالات البحث تشير بيانات الجدول أن النسبة الأعلى من حالات البحث تقع في الفئة العمرية من ٥٥-٦٤ سنة، وذلك بنسبة ٣٣,٤٪، في حين أن ٢٦٪ من حالات البحث تقع في الفئة العمرية من ٤٥-٥٤ سنة، وفي الترتيب الثالث جاءت الحالات التي تقع في الفئة العمرية من ٢٥-٣٤ سنة، وذلك بنسبة ١٤,٨٪، وأخيراً جاءت الفئة العمرية من ٣٥-٤٤ سنة بنسبة ١١,١٪ من إجمالي حالات البحث.

أما فيما يتصل بالحالة الاجتماعية تشير نتائج الجدول أن ثلثي حالات البحث متزوجون وذلك بنسبة ٦٦,٧٪ في مقابل ٥ حالات أرامل بنسبة ١٨,٥٪، أما من لم يسبق لهم الزواج فقد وصل عددهم ٣ حالات بينما نجد حالة واحدة (مطلق). أما فيما يتصل بالحالة التعليمية لحالات البحث، تشير البيانات إلى أن نصف حالات البحث يقعون في الفئة التعليمية لا يقرأ ولا يكتب، وذلك بنسبة ٤٨,٢٪، في حين أن ٢٥٪ من الحالات حاصلون على تعليم متوسط، بينما يوجد ٥ حالات بنسبة ١٨,٥٪ يقرأون ويكتبون بدون مؤهل، وأخيراً توجد حالتان تمثلان ٧,٤٪ من إجمالي حالات البحث حاصلتان على تعليم جامعي.

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

١- تصورات المبحوثين عن مبادرة حياة كريمة وأهدافها:

تعد المبادرات بمثابة تدخلات مباشرة؛ بهدف تحسين وتطوير حياة الناس، في جانب من جوانب حياة الناس الواقعية، وتستهدف فئة معينة، وتستغرق فترة زمنية محددة، وتعد مبادرة حياة كريمة، إحدى المبادرات التي تم إطلاقها في الريف المصري، وبسؤال المبحوثين حول معرفتهم بطبيعة المبادرة وأهدافها؛ فقد كشفت تحليلات استجابات المبحوثين؛ عن رؤية إيجابية وتصورات واقعية لطبيعة

المبادرة وأهدافها؛ حيث أجمع كافة المبحوثين أن مبادرة حياة كريمة، تهدف إلى تطوير قرى الريف المصري؛ ومن ثم فإنها- المبادرة- تستهدف تحقيق تغييرات شاملة ومتكاملة لجميع قرى الريف المصري؛ من أجل إحداث تغيير جذري، في حياة ما يقرب من ٦٠ مليون مواطن مصري، في حوالي ٥١ مركزًا، ليشمل التطوير كافة جوانب البنية التحتية والخدمات الأساسية، والنواحي المعيشية والاجتماعية والصحية. وأوضح المبحوثون أن المبادرة تهدف إلى توفير سبل الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجًا في القرى والمراكز الفقيرة في الريف، وكذلك المناطق العشوائية في المدن، تستهدف تلك المبادرة توفير السكن الكريم، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة يوميًا للمواطنين، من المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، ورفع المعاناة عن الأسر الفقيرة الأكثر احتياجًا؛ بتوفير الدعم المالي، أو المساعدة في زواج اليتيمات، وتوفير فرص عمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الرعاية الصحية والعمليات الجراحية العاجلة، وغيرها. ويتم تنفيذ هذا المشروع على مراحل؛ وذلك بناء على عدة معايير؛ منها ضعف الخدمات الأساسية من شبكات الصرف الصحي، وشبكات المياه، والكهرباء، والاتصالات، وانخفاض نسبة التعليم، وقلة المدارس، وارتفاع كثافة الفصول، والاحتياج إلى خدمات صحية مكثفة؛ لسد احتياجات الرعاية الصحية، وحالة شبكات الطرق، وارتفاع نسبة فقر الأسر القاطنة في الريف المصري، وثمة مجموعة من التصورات، التي طرحها المبحوثون، بخصوص المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) وهي على النحو التالي:

أ- بناء الإنسان أساس نهضة المجتمع:

كشفت تحليلات استجابات المبحوثين؛ عن تعدد وتنوع، بل تناقض تصوراتهم؛ وذلك عند سؤالهم عن معرفتهم بدور مبادرة حياة كريمة، فيما يتصل ببناء الإنسان ونهضة المجتمع، حيث ظهرت الرؤى المتوائمة، والرؤى النقدية، والرؤى المتداخلة، وعلى الرغم من ذلك، فقد سادت الرؤية المتوائمة، وفيما يلي

عرض لآراء وتصورات المبحوثين وفقا للرؤى المختلفة:

- الرؤية المتوائمة:

أفضى التحليل الموضوعي المتعمق لاستجابات المبحوثين؛ عن ظهور رؤية متوائمة، وذلك فيما يتعلق بتصورات المبحوثين، حول دور المبادرة في بناء الإنسان ونهضة المجتمع، حيث أكد ١٣ مبحوثاً، يمثلون ٤٨,١٪ من إجمالي حالات البحث أن هذه المبادرة تمثل توجهها رئيساً وبإدارة لم تحدث من قبل، وتعد من أهم البرامج التنموية في التاريخ المصري الحديث؛ إذ لم يسبق لأية حكومة، على مدار تاريخ المجتمع المصري، أن أخذت على عاتقها مسؤولية تطوير الريف المصري بالكامل، والذي يعيش فيه نحو ٦٠٪ من سكان مصر؛ بهدف تطوير شامل للقرى، وتقليص الفجوة بين الريف والحضر، بل تحقيق الهدف الأسمى من المبادرة، وهو توفير حياة كريمة لغالبية سكان الريف المصري، وقد أكد هؤلاء المبحوثون أن المبادرة، تستهدف تنمية الإنسان بشكل رئيس؛ لأن تنمية الإنسان هي أساس تطور وتقدم المجتمع ككل ونهضته.

وفي هذا السياق يمكن الاستشهاد بأقوال إحدى حالات البحث (م.إ.هـ) ذكر، ٤٩ سنة، يقول: "بصراحة المبادرة دي حاجة محصلتش قبل كده والمبادرة يعني عاملة زي الحلم اللي اتحقق، وكمان المبادرة دي حاجة كده مختلفة ملهاش مثيل، ويتأكد على إن الدولة بدأت تهتم بالريف المصري، والناس اللي محرومة اللي عايشة في الريف، ولو بصينا لتاريخ الريف هتلاقي مفيش حد من الرؤساء اللي كانوا بيحكموا مصر قبل كده اهتم بالريف، لكن دلوقتي الرئيس السيسي اهتم بالريف وتوفير الخدمات للناس، وإن أساس تطوير المجتمع هو تطوير الإنسان نفسه؛ لان الإنسان ده هو الوسيلة اللي بتستخدمها الدولة في بناء المجتمع وتطويره؛ لان الدولة لو مهتمتش بالمواطن، المواطن نفسه مش هيشارك في أي حاجة؛ ومش هيثق في الدولة".

كما تطرق هؤلاء المبحوثون إلى أن مشروع "حياة كريمة"، يمثل مظلة

كبرى للمشروعات القومية كافة في مصر، ويعد بمثابة أكبر مبادرة إنسانية تنموية في التاريخ الحديث، تسهم في تحقيق كافة الحقوق المتضمنة في الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وخاصةً حقوق الفئات الاجتماعية الأولى بالرعاية، مثل النساء، وذوي الإعاقة، والأطفال، وكذلك الشباب؛ من خلال توفير مراكز الشباب، ودور الحضانه للأطفال، فضلاً عن الدعم الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، ومن المتوقع أن تغير هذه المبادرة من حياة المصريين؛ مما يقلل من بحثهم عن خيارات أفضل للحياة. ويؤكد هؤلاء الباحثون أن ثمة توقعات وتصورات مستقبلية حول التأثيرات والمصاحبات الناجمة عن المبادرة؛ إذ إنها ستساعد في تحسين نوعية حياة المواطنين؛ الأمر الذي سيسهم في توطيد العلاقة بين المواطن والدولة؛ بما يحقق المواطنة والمشاركة الإيجابية في النهوض بالمجتمع.

- الرؤية النقدية:

كشفت تحليلات استجابات الباحثين؛ عن وجود رؤية نقدية؛ وذلك بسؤالهم حول دور مبادرة حياة كريمة في بناء الإنسان وتنمية المجتمع؛ حيث أكد ٩ من الباحثين، يمثلون ٣٣,٣٪، أن مبادرة حياة كريمة، ينظر إليها بعض الأفراد على اعتبار أنها طوق النجاة والمخرج لكل الأزمات التي يعاني منها الإنسان بشكل عام، وفي الريف بشكل خاص، وذلك نتيجة الحملات الإعلامية الضخمة حول المبادرة، ومحاولات التسويق لها؛ لذا فقد أكد هؤلاء الباحثون، أن المبادرة الرئاسية حياة كريمة، لا تعدو كونها محاولة من قبل الدولة لتوفير بعض من الخدمات التي حرم منها أهالي الريف والقاطنون في ريف المجتمع المصري، على مدار سنوات طويلة؛ ومن ثم فهي لا تمثل تدخلاً مباشراً، ويجب عدم النظر إليها باعتبارها العصا السحرية، التي سوف تقلب حياة الريف رأساً على عقب، وتعمل على تنمية الإنسان وقدراته وإمكاناته؛ ومن ثم نهضة المجتمع وتطوره. وفي هذا السياق يقول الاستشهاد بأقوال إحدى حالات البحث " (ج.ع.ج) ٣٤ سنة، يقول: "الناس ياولداه غلبانه...مش فاهمه حاجه.. الناس مضحوك

عليها... الريف طول عمرة محروم واهتمام الدولة كله رايح للمدن، وده على حساب الناس في القرى، والمبادرة مش هي العصا السحرية اللي هتغير حياة الناس... هي في الآخر شوية خدمات بسيطة؛ عشان الناس تقبل بالوضع الحالي... وما خفي كان أعظم".

- الرؤية المتداخلة:

أفضت تحليلات استجابات المبحوثين؛ عن وجود رؤية متداخلة ومتناقضة لدى ٥ من المبحوثين، يشكلون ١٨,٥٪ من إجمالي عينة البحث؛ حيث أتى هؤلاء المبحوثون على اتجاه الدولة نحو اعتماد المبادرات كتدخلات سريعة ومباشرة؛ لتحسين نوعية حياة الناس في الريف وفي القرى، وتوفير الاحتياجات والخدمات الأساسية وكذلك النهوض بالمجتمع، وذلك في ضوء ما يتم تنفيذه من مشروعات على هامش المبادرة الرئاسية حياة كريمة، ولكنهم في الوقت ذاته، أشاروا إلى أن حجم المشروعات، التي يتم تنفيذها في ضوء مبادرة حياة كريمة محدود، وكذلك أشاروا إلى أن المبادرة لا تنتهج مدخلاً شمولياً، ولا تتبع أسلوباً تكاملياً، يركز على الجوانب المادية والمعنوية، ولا تراعي كافة احتياجات الناس في الريف المصري. وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (ج.ع.ع) ٥٣ سنة، ذكر، يقول: "الحكومة قايمة بشغل عالي وكويس، والمبادرة اللي سيادة الرئيس بيعملها دلوقتي هتطور كتبيير، وهتوفر للناس خدمات، زي الصرف والغاز، بس لو كان فيه اهتمام أفضل من كده، يعني مثلاً مشاكل التصالحات اللي لسة مخلصتش لحد دلوقتي، ويعني فيه حاجات حلوة بتصل، ومع ذلك برضه لسه فيه وش ومشاكل...".

٢- (ك.س.م) ٣٥ سنة، ذكر، يقول: "أنا عرفت من بعض الناس إن المبادرة دي هتطور الدنيا... وهتوفر حاجات كتير... لكن ظروفنا وحشة مفيش شغل مفيش فلوس واسعار زي الزف..... ياريت الحكومة تبص لنا بعين الرحمة شوية...".

ب- مبادرة حياة كريمة والتنمية المستدامة:

أفضت تحليلات استجابات المبحوثين؛ عن حالة من الاستقطاب في الرؤى والتصورات التي أدلى بها المبحوثون، وذلك عند سؤالهم عن معرفتهم بمبادرة حياة كريمة، وعلاقتها بالتنمية المستدامة؛ حيث ظهرت الرؤية المتوائمة والرؤية النقدية، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الرؤى:

- الرؤية المتوائمة:

كشفت تحليلات استجابات المبحوثين؛ عن أن مبادرة حياة كريمة؛ تعد جزءاً لا يتجزأ من الأهداف العامة للتنمية المستدامة، والتي أطلقتها الأمم المتحدة عام ٢٠١٥، والتي تسعى لتنمية الإنسان، فجاءت الأهداف السبعة عشر متكاملة؛ أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فحددت أول أهدافها؛ القضاء على الفقر، ثم القضاء على الجوع، ثم التمتع بصحة جيدة، وحق الإنسان في التعليم، والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات أيضاً. وظهرت المجموعة الأخرى من الأهداف؛ لتؤمن الحياة الكريمة للإنسان؛ من توفير بيئة معيشية مناسبة، تبدأ بتوافر مصدر للمياه النظيفة والصرف الصحي، وتوافر مصادر الطاقة والكهرباء وبأسعار معقولة، وتوافر مدن ومجتمعات عمرانية، وتأمين فرصة عمل مناسبة. إلى أن تأتي الأهداف الخاصة بالحياة البيئية والمناخية، على الكوكب الذي يضم البشر معاً؛ ليحيوا جميعاً في سلام واستقرار وبيئة متوازنة. ويسعى العالم لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠، وأن مبادرة حياة كريمة، تتوافق مع هذه الأهداف العالمية. كما أشار هؤلاء المبحوثون، الذين يمثلون ٦٦,٧٪ من إجمالي حالات الدراسة، إلى أن مشروع مبادرة حياة كريمة، يمثل إحدى الركائز الأساسية لرؤية مصر ٢٠٣٠، وأن الدولة المصرية لا تبدأ من جديد، لكنها تبني على ما حققته من مكتسبات في المرحلة السابقة، وأشاروا إلى أن مصر، استطاعت إحراز تقدم كبير نحو توطين أهداف التنمية المستدامة،

بما انعكس على تحسين خدمات البنية الأساسية والبشرية في المناطق الريفية، وأن مبادرة حياة كريمة تمثل توجهاً تنموياً، على غرار أهداف التنمية المستدامة؛ إنها تسير في فلك التنمية الشاملة والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق يقول أحد الباحثين: (ج.ع.م) ذكر، ٢٧ سنة، لم يسبق له الزواج: "أنا شايف إن الرئيس السيسي مش بيشتغل من فراغ ولا كلام على ورق؛ دا فيه تنسيق بين أهداف المبادرة ورؤية مصر ٢٠٣٠ اللي هي مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وبصراحة مبادرة حياة كريمة، حاجة فوق الخيال؛ فيه تطوير وتجديد، والمبادرة بتحاول تلبي احتياجات الناس، لا وكمان فيه تطوير مدارس، وبتراعي احتياجات الأجيال اللي جايه، يعني اللي بيحصل في البلد دلوقتي، بيحصل عشان ولادنا وأحفادنا، وده بفضل الرؤية المستقبلية للقيادة السياسية".

- الرؤية النقدية:

كشفت تحليلات استجابات الباحثين؛ عن وجود رؤيه نقدية، وهذا ما اتضح في أقوالهم عند سؤالهم، عن دور مبادرة حياة كريمة في تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث أشار ٩ من الباحثين، يشكلون ٣٣,٣٪ من إجمالي حالات الدراسة، إلى أن ثمة معضلة رئيسية، ومشكلة دائمة، تتصل بعمليات التخطيط والتنمية في المجتمعات النامية بشكل عام، والمجتمع المصري بشكل خاص، مؤداها أن التنمية ليست تراكمية، ولا يبدأ كل مسؤول من حيث انتهى الآخر، بل يقوم بتقويض كل القديم؛ ويبدأ من جديد، وفي ظل الهموم والمشكلات، وفي معمة الهدم والبناء؛ تتزايد الأزمات، وتتطور المشكلات، وفي الوقت ذاته، تضيع الإمكانيات المالية المخصصة لذلك؛ بفعل الفساد الممنهج والمنظم، وقد أوضح هؤلاء الباحثون أن مبادرة حياة كريمة، لا تمت للتنمية بصلة ولا علاقة لها بالتنمية المستدامة؛ لأنها عملية مرحلية، وآلية من آليات الاستقطاب السياسي، وأنها- المبادرة الرئاسية حياة كريمة - لا تراعي احتياجات الأجيال القادمة؛ ومن ثم لا يمكن القول بأن المبادرة، تنطوي على المعايير المتصلة بالتنمية المستدامة، ولا يمكن أن تسهم

في تحقيق التنمية، بفعل مجموعة من الخدمات المتصلة بالبنية التحتية المعيشية، كالصرف الصحي والغاز الطبيعي. وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين (أ.س.م) ذكر، ٣٩ سنة، يقول: "أنا عن نفسي شايف إن المبادرة عملت خدمات زي الصرف والغاز، بس مش ده اللي هيحقق تنمية.. لكن عشان تحقق ده؛ لازم تبدأ بالناس أنفسهم، يعني اخليهم عايشين حياة كويسة، وأوفر فرص عمل، ودخل كويس، وغيره..... وغيره".

ج- الإنجازات التنموية:

- الرؤية المتداخلة:

كشفت تحليلات استجابات المبحوثين؛ عن وعي المبحوثين بالدور المشترك، فيما بين المواطن والدولة في النهوض بالمجتمع، وأهمية الربط ما بين المشروعات التطبيقية، وتشكيل الفكر والوعي؛ حيث أوضح ٧ من المبحوثين، يمثلون ٢٥,٩٪، أن البنية التحتية، وبناء الإنسان، يمثل عصب التنمية وعمودها الفقري، وأشاروا إلى أن الفساد والجهل وغياب الوعي تعد بمثابة عوامل رئيسة لهدم الدولة، مهما كان حجم مواردها وثرواتها. وأن التنمية المستدامة التي تطمح إليها الدولة، لم ولن يكتب لها النجاح، ولن تستمر؛ ما لم تقض الدولة على الفقر وبؤر الفساد وخاصة المحليات. وبالتالي فالتنمية أو المبادرة، وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف؛ تتشكل في ضوء السياق الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع؛ لذلك تسعى الدولة جاهدة إلى تعزيز جهودها؛ إذ إنه بجانب ما تقوم بتنفيذه من مشروعات، وما تنفذه من خدمات؛ فإنها تلعب دورًا فعالاً في رفع وعي المواطنين؛ ومن ثم فالإنسان هو العنصر الفاعل في التنمية وهدفها الرئيس، وثمة تساؤل: كيف يمكن لمن يعاني فقر المقومات والخدمات؛ أن يسهم في التنمية التي تستهدفها الدولة، أو أن يكون دافعاً لها؟ سيتحول هذا المواطن إلى عائق أصيل لا يمكن تجاوزه؛ فكلما شهدت الدولة تنمية؛ التهمت احتياجاته؛ من سكن كريم، وتعليم جيد، وخدمة صحية لائقة وتلك أبسط حقوقه الإنسانية؛ ولذا فقد أدركت

القيادة السياسية الرشيدة عناصر المعادلة، وأخذت على عاتقها؛ البدء بتحسين الوجود الاجتماعي للمواطنين في الريف المصري؛ ومن ثم تطوير البنية الأساسية في قرى الريف المصري. وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (ن.س.ع) ٥٨ سنة، يقول: "يا أستاذ التنمية حلوة، والمبادرة زي الفل، والرئيس قايم بشغل عالي، ومفيش أحلى من كده، بس عشان الدنيا تبقى كويسة والمشروعات والخدمات اللي الحكومة بتعلمها تحسن من حياة الناس؛ لازم ولا بد يكون فيه جنب المشروعات دي، توعيه للناس نفسهم، ونعرفهم ان زي ما في تنمية وخدمات هم بيحصلوا عليها، لازم ننبهم ان فيه مسؤوليات وواجبات لازم يقوموا بيها".

٢- (ك.س.م) ٣٥ سنة، ذكر، يقول: "تقدر تقول فيه تغيير للأحسن في القرية عندنا بس لازم يكون فيه مشروعات توفر فرص وشغل للشباب وتكون مرتبات كويسة عشان الأسعار الغالية والناس مرتباتها مبقتش تعمل حاجة...".

- الرؤية المتوائمة:

أفضت تحليلات استجابات المبحوثين عن وجود رؤية متوائمة مسيطرة، تكشف النقاب عن مؤازرة هؤلاء المبحوثين للمبادرة الرئاسية حياة كريمة، وما تنطوي عليه من مشروعات؛ حيث أفاد هؤلاء المبحوثون بأن المبادرة تعد بمثابة نقلة نوعية، تستهدف تطوير الريف وتحديثه، والنهوض بحياة الناس الواقعية في القرى المصرية؛ وذلك بهدف تحسين نوعية حياتهم، وتوفير الخدمات الرئيسية لهم الأمر الذي يعكس حالة من الرضا والقبول لما يتم تطبيقه من مشروعات، وأشاد هؤلاء المبحوثون بهذه المشروعات وتلك الخدمات باعتبارها ستسهم في تغيير نمط الحياة في الريف، وقد تطرق هؤلاء المبحوثون لنوعية هذه المشروعات مثل المستشفيات والصرف الصحي والغاز الطبيعي وماكينات الصراف الآلي ومكاتب البريد، والتي لعبت جميعها دوراً في توفير الوقت والجهد

والنفقات لأهالي الريف وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (س.م.م) ٦٣ سنة، ذكر، يقول: "أنا شايف إن المبادرة بتعمل مشروعات وحاجات كويسة وتتوفر حاجات مكنتش موجودة قبل كدة وبقي فيه في القرية خدمات زي الصرف الصحي والغاز...".

الرؤية التاريخية:

كشفت تحليلات استجابات المبحوثين؛ عن وجود رؤية تاريخية، وذلك عند سؤالهم عن دور مبادرة حياة كريمة في تحقيق الإنجازات التنموية، وأفاد بذلك مبحوثان اثنان من المبحوثين، يمثلان ٧,٤٪ من إجمالي عينة البحث؛ حيث أكد هذان المبحوثان أن القيادة السياسية منذ عام ٢٠١٤، قد أخذت على عاتقها، مسؤولية النهوض بالدولة المصرية وذلك من خلال محاولة اتباع الخطوات والقرارات التاريخية، ابتداء من اتباع النموذج النهضوي، الذي سار فيه محمد علي، رائد النهضة في مصر الحديثة، مرورًا بمشروع قناة السويس الجديدة، وكذلك أوضح هذان المبحوثان أن الدولة المصرية، قد بدأت باتخاذ إجراءات تطبيقية وسياسات إجرائية عملية، تستهدف تحسين حياة الناس وتحقيق النهضة، وتحديث الريف المصري؛ لكي يحدث ما يسمى بالعدالة الجغرافية، وأشار هذان المبحوثان، إلى أن ما حدث في المجتمع المصري خلال الفترة الرئاسية الثانية، لم يحدث في المجتمع المصري خلال فترة حكم الرئيس مبارك. وفي هذا السياق، يقول أحد المبحوثين:

١- (س.م.ع)، ذكر، ٧٠ سنة، بالمعاش، يقول: "الحاجات اللي بتحصل عندنا في البلد دي حاجات تاريخية ما كانتش موجودة في مصر قبل كده وبصراحة الرئيس السيسي الله يعينه والله يمسي بالخير، عامل حاجات كويسة في البلد من ساعة، ومسك البلد في ٢٠١٤ والدنيا زي الفل، وبيحاول يمشي على نفس مسار القادة الكبار في مصر، زي محمد علي، وجمال عبد الناصر وبصراحة لولا المبادرة الرئاسية حياة كريمة ديت في الريف ما كانش حد هيبص عليه، وكان

هيفضل زي ما هو بدون أي تغيير أو تطوير واحب ونحب نقول شكرا يا ريس...".

٢- تصورات المبحوثين حول مبادرة حياة كريمة وانعكاسها على حياة الناس الواقعية:

أفضى التحليل الموضوعي المتعمق لرؤى وتصورات المبحوثين حول انعكاسات مبادرة حياة كريمة على حياة الناس الواقعية؛ إلى تنوع وتعدد الرؤى والتصورات، ما بين الرؤى التاريخية والشمولية والواقعية والجزئية المحدودة، وفيما يلي عرض لهذه الرؤى:

- الرؤية التاريخية:

كشفت تحليلات استجابات المبحوثين؛ عن وجود تصورات تعكس رؤية تاريخية مقارنة، حيث أكد ٣ من المبحوثين؛ أن مبادرة حياة كريمة من أهم الخطوات الإيجابية، التي تعكس اتجاه الدولة نحو تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع المصري عامة، وفي الريف المصري خاصة؛ إذ أشار هؤلاء المبحوثون؛ إلى أن ثمة تحولاً في سياسات الدولة؛ بما يخدم المواطن المصري، وخاصة في الريف، بعد أن كان مهمشا لفترات طويلة؛ حيث كانت القرية على مدار تاريخ المجتمع المصري مهمشة، بل مستبعدة من الخطط التنموية، وذلك لصالح المدينة؛ لذا فإن المبادرة قد انصب اهتمامها على الريف المصري؛ بهدف تطويره وتحسين مستوى معيشة القاطنين والمقيمين في الريف، وذلك مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة؛ إذ لم يكن الريف المصري في الحسبان، بل كانت المدينة مركزاً للإنتاج؛ وذلك بفعل الإنتاج والهجرات من الريف للحضر؛ بحثاً عن فرص العمل؛ لذا يرى هؤلاء المبحوثون، أن هذه المبادرة قد ترتب عليها نتيجة رئيسية؛ مؤداها اكتساب المواطنين، معرفة حول معنى التنمية والتقدم؛ نتيجة الحملات التوعوية والتثقيفية لأهالي القرية والقاطنين في الريف، كما أوضح هؤلاء المبحوثون أن الدولة والقيادة السياسية- متمثلة في الرئيس عبد الفتاح

السياسي- تدرك مدى الحرمان والتهميش، الذي عانى منه الريف المصري على مدار عقود؛ لذا فإن الدولة تعمل جاهدة على إعادة إحياء الريف المصري، عبر منظومة تنموية شاملة، ولعل هذا لم يكن موجودًا في فترة الرئيس الراحل حسنى مبارك، فضلًا عن أن الدولة- بما تقوم به من مشروعات تنموية وبخاصة مبادرة حياة كريمة - تستهدف كسب ثقة المواطن المصري بصفة عامة، وقاطني الريف بصفة خاصة. وفي هذا السياق يقول أحد الباحثين:

١- (ن.س.ع) ٥٨ سنة، يقول: "المبادرة دي مبادرة كويسه جدا وبتراعي الشباب اللي هم أساس أي مجتمع، الشباب عرف يعني إيه تطوير يعني إيه إنجاز وتنمية وتقدم وكمان الشباب بقى متيقن بشكل كبير ان الدولة مش بتلعب وإن الدولة بتنفذ إيه وعود وطبعًا الكلام ده مكنش موجود قبل كده أيام مبارك...".

٢- (م.ش.س)، ذكر، ٥٩ سنة، يقول: "زمان وقبل كدة أيام مبارك كانت الدنيا وحشة بسبب ان الدولة مكنتش بتهتم غير بالمدينة وبتهتم برجال الأعمال والناس الواصلة اللي في البلد، وكانت المدينة بتأخذ اهتمام الدولة، وكان التطوير كله بيحصل في المدينة، ومع الأسف الريف والقرى والعزب كانت مهمله...".

- الرؤية الشمولية:

أفضى التحليل الموضوعي المتعمق عن رؤى وتصورات ذات منظور شمولي، كشفت عنها تحليلات استجابات الباحثين، إذ أكد ٩ من الباحثين، يمثلون ٣٣,٣٪ من إجمالي حالات البحث، أن مبادرة حياة كريمة، تمثل مدخلًا شموليًا، ورؤية متكاملة الأبعاد، تأخذ في اعتبارها كافة مقومات الوجود الاجتماعي للمواطنين في الريف المصري، متمثلًا في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، وأن مبادرة الرئيس (حياة كريمة)، تمثل منهجًا ومدخلًا متعدد الأبعاد؛ إذ تنطوي المبادرة على جوانب اجتماعية واقتصادية وثقافية؛ حيث

أسهمت المبادرة في إدراك المواطنين لقدرة الدولة على التطوير الشامل، الذي يراعي احتياجات الجميع، وكيف تمكنت الدولة من الوصول للمناطق المعزولة أو المحرومة؛ ومن ثم محاولة إدماجها في خطط الدولة ومشروعاتها التنموية، كما تطرق المبحوثون إلى بعض نماذج المؤشرات الواقعية، التي حققتها المبادرة، مثل مشروعات الصرف الصحي، وتوصيل مياه الشرب، وإنشاء الوحدات الصحية، ودعم الأسر الفقيرة، وتوعية المواطنين؛ من خلال عمليات التثقيف المستمر، والذي يسير بالتوازي مع المشروعات العملية التي يتم تنفيذها بالقرية، وفي هذا السياق يمكن الاستشهاد بأقوال أحد المبحوثين؛ إذ يقول:

١- (س.م.ع)، ذكر، ٧٠ سنة، بالمعاش، يقول: "المبادرة دي كانت هي الحل الأمثل والطريقة الصح، عشان الدولة تقدر تواجه المشاكل والأزمات اللي ببعاني منها الناس في الريف والمناطق المعزولة، والناس محرومة من اهتمام الدولة قبل كده، والمبادرة دي وفرت حاجات كتيره جدا، زي الخدمات والمرافق والبنية التحتية على مستوى الوحدات المحلية والقرى، ودا كان عشان دعم المواطنين والأسر الفقيرة اللي هي محتاجة".

- الرؤية الواقعية:

تشير تحليلات استجابات المبحوثين إلى تصور إيجابي لدى ١٣ مبحوثاً، يمثلون ٤٨,١٪ من إجمالي عينة البحث؛ إذ أكدوا واقعية مشروعات المبادرة؛ باعتبارها تراعي احتياجات المواطنين، وتسعى إلى إشباع متطلباتهم، وتحقيق آمالهم وطموحاتهم، التي كانوا يأملونها، ويرغبون في تحققها، سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية؛ الأمر الذي أكده المبحوثون، في إشارات واضحة، تعكس مدى وعي القيادة السياسية بمتطلبات المواطنين، وكيفية تحقيق تطلعاتهم؛ بحيث يمكن استعادة الثقة على المستوى الاجتماعي؛ من خلال رأس المال الاجتماعي، وعلى المستوى السياسي؛ فيما يتصل بعلاقة المواطن بالدولة ومدى

مصدقية الدولة، ومعدلات ثقة المواطنين في الحكومة. وقد أوضح هؤلاء المبحوثون أن جملة المشروعات التي يتم تنفيذها على هامش المبادرة، قد توافقت مع الاحتياجات المتصلة بحياة الناس، وطريقة معيشتهم، وأن المبادرة قد جاءت لتحقيق آمالهم وطموحاتهم؛ ومن ثم فقد أشار هؤلاء المبحوثون إلى أن المبادرة قد جددت الأمل لدى الناس؛ في ضوء مشروعات واقعية، مثل المدارس والمستشفيات، وخدمات الصرف الصحي، والغاز الطبيعي والمراكز التكنولوجية، والوحدات الصحية، وكل ذلك قد أسهم في تقليل معاناة أهل الريف. وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (ف. س. م) أنثى، أرملة، ٥٢ سنة، تقول: "بصراحة كل اللي بيتعمل واللي هيتعمل في ضوء المبادرة دي هيحول حياتنا وبيوتنا لحياة كنا بنحلم بيها وبنتمناها ومبادرة حياة كريمة اللي سيادة الرئيس بيراعياها ويشرف عليها زي ما تقول ردت فينا الروح، وجددت فينا الأمل وبقينا حاسين ان فيه ناس وحكومة حاسة بينا وبمشاكلنا واحتياجاتنا ومتطلباتنا".

- الرؤية المحدودة أو الجزئية:

كشفت تحليلات استجابات المبحوثين؛ عن رؤية جزئية محدودة، تبناها اثنان من المبحوثين، يمثلان ٧,٤٪ من إجمالي عينة البحث، وقد أفضت تحليلات استجاباتهم عن التأثيرات الاقتصادية لتوافر الخدمات الرئيسة بالريف بالقرية وانعكاساتها الإيجابية على حياة قاطني الريف المصري؛ حيث أوضح هذان المبحوثان، أن المبادرة قد أسهمت في توفير عدد لا بأس به من الخدمات، التي أصبحت داخل نطاق القرية، مثل المستشفيات والوحدات الصحية، وماكينات الصراف الآلي، ومكاتب البريد، ومكاتب التمويل، والتي لم تكن موجودة من قبل، والتي كان تمثل جهدًا بدنيًا وعبئًا اقتصاديًا على المواطنين، عند حاجتهم للحصول على خدمة ما، إلا أن الأمر قد اختلف؛ إذ أصبحت هذه الخدمات تحت قدم المواطن الريفي، وأمام عينيه؛ الأمر الذي انعكس- بطبيعة الحال- على المواطنين وأصبح

قضاء مصالحهم وتلبية احتياجاتهم، لا يتطلب جهداً بدنياً، ولا يمثل عبئاً اقتصادياً. وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (أ.ع.م) ذكر، ٦٢ سنة، بالمعاش، يقول: "المبادرة دي حاجة جميلة جدا وأحلى حاجة فيها اهتمامها بالمستوى الخدمي، وتلاحظ دلوقتي الخدمات بقت موجودة ودا طبعا سهل كثير جدا على المواطن وقلل في معاناة الناس اللي كانوا بيطلع عندهم عشان يوصلوا لاي خدمة".

٢- (أ.خ.م) ذكر، ٢٨ سنة، لم يسبق له الزواج، يقول: "طبعا الخدمات اللي بتتعمل في القرية هنا قللت من الأعباء الاقتصادية على المواطنين، يعني قبل كدة غياب الخدمات دي كلها؛ كانت عبء اقتصادي على أهاليها في القرية هنا وفي الريف كله لان الريف كان فقير من ناحية الخدمات وكان الريف مهمل لسنين طويلة...".

٣- (ن.ج.ع)، ٤٢، أنثى، تقول: "انا شايفه إن أهم شيء في المبادرة هو المدارس والتعليم المدارس كانت قديمة ومتهالكة وعدد الفصول قليل مش بيستوعب عدد الطلاب، ولكن لما المبادرة اتعملت لقينا اجنحه جديدة بتتبنى، وزاد عدد الفصول وبقت تستوعب الطلبة كلهم بدون تكديس أو زيادة في الكثافة..... ودي أهم حاجة لان التعليم اهم شيء ومن غير التعليم هيكون أطفالنا بيعانوا من تخلف في كل شيء لان التعليم أساس كل شيء واساس الحضارة والتقدم، فأحنا بنشكر الرئيس على الحاجات الحلوة اللي اتعملت في البلد واللي لولاه مكنتش حاجه هنتعمل وبنقوله كمل واحنا معاك ووراك ياريس..".

٣- تصورات المبحوثين حول تأثير المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) على آليات تعزيز الثقة السياسية وإعادة إنتاجها في الريف المصري:

إنَّ نجاح السياسات والإجراءات الاقتصادية، وقدرة الحكومة على تحقيق

أهدافها المصرّح عنها عبر وسائل الإعلام المختلفة، يتأثر - بشكل كبير - بمستوى الثقة السياسية بين المواطنين من جهة، والحكومة ومؤسساتها من جهة أخرى، لذا ثمة علاقة جدلية بين الثقة السياسية، وقدرة الدولة على تحقيق أهدافها وغاياتها التي تنعكس على حياة الناس الواقعية؛ إذ تُسهم الثقة بين المواطن والحكومة؛ في تجاوز التحديات التي تمر بها الدولة بوجه عام، بل تعد فاعلاً في تحقيق التنمية بوجه خاص؛ إذ تؤكد العديد من الدراسات أن الثقة في الحكومة تُسهم في خفض تكاليف المعاملات، والمرونة والقدرة على تحقيق التراكم الرأسمالي، في ظل حالات عدم اليقين والكفاءة والفعالية لرأس المال البشري، وهي بذلك تشكل المبادئ الإرشادية، لكيفية تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وفي المقابل فإن ضعف الثقة؛ يؤدي إلى إثارة الشكوك حول جدوى وأهداف السياسات والإجراءات الحكومية؛ الأمر الذي يحول دون اشتراك المواطن مع الحكومة، في ممارسة دوره في الرقابة الشعبية لتصويب السياسات، أو يعوق التزامه بالقوانين والتشريعات؛ الأمر الذي يعكس علاقة جدلية بين الثقة والتنمية المجتمعية.

ج- تصورات المبحوثين حول الثقة السياسية:

- الرؤية المعيارية:

كشفت تحليلات استجابات المبحوثين حول الثقة السياسية، عن غلبة رؤية معيارية تقييمية؛ حيث أكد ١٤ مبحوثًا، يمثلون ٥١,٨٪ من إجمالي حالات الدراسة؛ أن تحقق الثقة السياسية؛ يعني النظرة الإيجابية العامة للمواطنين تجاه الحكومة، وتنشأ هذه النظرة كلما تم تجسير الهوة بين ما يتوقعه المواطن من الحكومة، وما تحققه من جانب، وبين ما تخطط له الحكومة، وما تنفذه من جانب آخر، كما أشار هؤلاء المبحوثون إلى أن معدلات الثقة السياسية، تتوقف على تقييمات المواطنين للدولة والحكومة بكافة أجهزتها وقطاعاتها؛ وذلك انطلاقًا من كون المواطن يمتلك حقوقًا أساسية ينص عليها الدستور، وخاصة المواطنة، بما تنطوي عليه من حقوق، يحصل عليها المواطن، وما يقابلها من واجبات، ينبغي

على المواطن والاضطلاع بها. ويقيم المواطن الحكومة من خلال الوقوف على مدى قدرة الحكومة على تحقيق رغبات المواطن من خلال تحسين واقعه الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيقها العدالة الاجتماعية والإنصاف، ومدى قدرة السياسات والإجراءات الفعلية، على تحقيق أهداف الحكومة المعلنة، ومدى انسجامها مع التصريحات الحكومية الرسمية. ومن ثم يمكن الوقوف على مدى الثقة السياسية؛ عندما يقيم المواطنون الحكومة ومؤسساتها، وصناع القرار، ومدى قدرة الدولة على توفير حياة أفضل للمواطنين. وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (ع.ص.م) ذكر، ٥٥ سنة، أمي، يقول: "احنا كمواطنين لينا حقوق ومتطلبات زي الخدمات زي الصرف الصحي والغاز وحاجات تانية كتير احنا محرومين منها لازم الدولة توفرها لينا احنا بني ادمين زينا زي اللي عايشين في المدينة، الدولة لو بقت صادقة معانا وتوفر احتياجاتنا احنا هنقوم بدورنا وواجبتنا وهنفذ اللي الدولة والحكومة تطلبه منا".

- الرؤية النقدية:

كشفت تحليلات استجابات المبحوثين عن وجود رؤية نقدية تكشف النقاب عن بعض المظاهر السلبية المتصلة بحياة الناس الواقعية، والناجمة عن الكثير من القرارات التي تتخذها الدولة، والتي تؤثر بالسلب على حياة المواطنين، وقد امتزجت هذه الرؤية ببعد تاريخي؛ حيث حاول أنصار هذه الرؤية، رصد بعض المظاهر التاريخية، التي تكشف النقاب عن ضعف الثقة السياسية؛ حيث فسر ٣ من المبحوثين، يشكلون ١٧,٦٪ من عينة البحث؛ أن ضعف الثقة قد تشكل انطلاقاً من وجود رواسب ثقافية راسخة في أذهان المواطنين من بقايا النظام السابق؛ تجعلهم يؤمنون ويسلمون، بأن الحكومة دائماً ما تعمل على تأمين مصالح القائمين عليها، بعض مظاهر ضعف الثقة تجاه الحكومات المتعاقبة لجهة ما، يتعلق بتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى الأداء الاقتصادي للمؤسسات وممارسة

سياسة اقتصادية شفافة وواضحة، تساعد في تخفيف حدة الصعوبات التي واجهت المجتمع المصري طوال السنوات الماضية، ما دفع بالمواطنين، في كثير من الأحيان، إلى عدم الامتثال للقرارات والقوانين أو القرارات أو التصريحات الصادرة عن الحكومة أو عن اجتماعاتها أو لجانها، ويظهر ذلك جليًا؛ في حجم التجاوزات والمخالفات التي تزداد عقب صدور أي قانون أو مرسوم. وليس أدل على ذلك؛ من مخالفات البناء في الريف المصري، وما انتهت إليه الحكومة من صك قانون للتصالح على مخالفات البناء، ولكن دون جدوى. لذا فعندما لا يرى المواطنون في الحكومة وأعضائها وممثليها من يمثلهم فعلاً، ويتحدث بصوتهم ووجههم؛ تضعف أو تنعدم الثقة، وتخب آمالهم في الطريقة التي تعمل بها المؤسسات الحكومية وما تقدمه إليهم؛ مما يؤدي إلى الإحباط واللامبالاة، وسيادة قانون المصالح، وما ينجم عن ذلك؛ من ترسيخ مقومات الخلل الاجتماعي، وعدم الاستقرار، وعدم الشعور بالأمان؛ وبالتالي تزعزع مفهوم المواطنة^(١). وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١ - (ج.ع.م) ذكر، ٢٧ سنة، لم يسبق له الزواج، يقول: "بصراحة اللي بيحصل في البلد ده حر الم...، والله حرام، قلنا الثورة هتغير والبلد حالها هيتعدل لكن العكس هو اللي حصل يعني الثورة مغيرتش كل حاجة زي ما هي وكله ماشي بنفس المنهج الرئيس شايف شغله بس اللي حواليه بيعملوا لمصالحهم تحس ان هم بيقلبوا جيوب المواطن، دي حكومة جباية

(١) رشا سيروب: الثقة السياسية: أبعادها وسبل بنائها. هل الثقة في الحكومة ضرورة؟

<http://www.dcrs.sy/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%B3%D8%A8%D9%84-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%87%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9%D8%9F>

عمالين يفرضوا ضرائب على كل حابه وبعد ما المحليات نشرت الفساد في كل حته قال ايه قانون للتصالح على مخالفات المباني لموا الفلوس ولحد دلوقتي مفيش حاج خلصت....".

٢ - (أ.س.م) ذكر، ٣٩ سنة، يقول: "مع الأسف أداء الحكومة عليه علامات استفهام وخاصة المحليات يعني أقدر أقول لحضرتك إن اذا كان الرئيس خايف على البلد وقلبه عليها ويحاول يلبي احتياجات المواطنين تلاقي من الناحية الثانية الجهود كلها ضايعة بسبب المحليات والرشاوى وتلاقي دلوقتي المصالحات اللي ابتدت من ٢٠١٩ ولحد دلوقتي مفيش أي خبر عن طلبات التصالح الرئيس بيحاول يطور بس المحليات بتضيع كل اللي بيتعمل".

د- حياة كريمة وآليات تعزيز الثقة السياسية:

لقد تعددت مداخل قياس الثقة السياسية ومؤشراتها باختلاف التخصصات والمجالات؛ لذا فقد حاول الباحث طرح تساؤل رئيس: ما تأثير المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) في إنتاج آليات تعزيز الثقة السياسية لدى المواطنين؟ وانطلاقاً من تصورات المبحوثين لأهم الخدمات التي توفرها المبادرة، وأهم الميزات التي انعكست على جوانب الوجود الاجتماعي للمواطنين في الريف، فقد ساد التفسير الإيجابي الواقعي بنسبة ٨٨,٨٪، والذي يعكس دور المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) في تحقيق العديد من الأهداف التي تعكس احتياجات المواطنين؛ فالمشروعات التنموية المتضمنة في أجندة القيادة السياسية؛ تنطوي على رؤية تنسم بالشمولية والاستدامة؛ بما يتواءم وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، فالتنمية التي تنادي بها القيادة السياسية؛ تقوم على العدالة الجغرافية بين الريف والحضر بشكل متوازٍ، ولعل من نماذج المشروعات التنموية، والذي كان يمثل أولوية ملحة، هو ملف تطوير العشوائيات، ثم جاءت مبادرة حياة كريمة كآلية لتحسين الوجود الاجتماعي في الريف المصري، مع الأخذ في الاعتبار شمولية المبادرة؛

إذ تقوم على المنظور التكاملي المتعدد الأبعاد؛ بهدف إرساء مجتمع إنساني قادر على توفير حياة كريمة لأفراده ويتسم بالترابط الاجتماعي، ومن ثم فإن الغاية النهائية من مبادرة حياة كريمة، تنطوي على عدة مضامين منها؛ الأمان الاجتماعي والاقتصادي، ويتمثل في درجة امتلاك الناس للموارد المادية وغير المادية، مثل الموارد المالية، والموارد المتعلقة بالإسكان، والبيئة، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والعمل، والتعليم؛ من أجل ضمان تحقيق الظروف الملائمة لحياة كريمة، وحمايتهم من الفقر، وكافة أشكال الحرمان المختلفة، سواء أكانت مادية أم معنوية؛ ومن ثم فإن الخدمات الرئيسة التي تضمنتها مبادرة حياة كريمة، تعكس احتياجات المواطنين ومتطلباتهم؛ ولذا فإن اتباع الدولة مثل هذا النهج في تحقيق التنمية والنهوض بأوضاع المواطنين في الريف المصري؛ يعد بمثابة نظرة ثاقبة وواعية تقوم على التوافق فيما بين احتياجات المواطنين، ورؤية الدولة والقيادة السياسية، ويعكس توقعات المواطنين وتفضيلاتهم؛ الأمر الذي يسهم في دعم النظام السياسي، وزيادة درجة الارتياح للحكومة، كما كشفت استجابات المبحوثين عن اقتناعهم بالجهود المبذولة من قبل الدولة؛ في سبيل تحقيق التنمية الريفية، بما يخدم أهالي الريف المصري، ويعكس وفاء الدولة بالوعد مع المواطنين، والتزامها بعقد المواطنة بما تتضمنه من حقوق وواجبات. وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (م.ش.س)، ذكر، ٥٩ سنة، يقول: "مبادرة السيد رئيس اللي هي حياة كريمة بصراحة مبادرة ولا في الأحلام، وبجد حاجة حلوة؛ عشان بجد كنا محتاجين الخدمات دي وكنا بنعاني من زمن بعيد؛ بسبب نقص الخدمات دي، ولما الرئيس ياخذ خطوة إيجابية زي دي؛ يبقى الراجل ده حاسس بينا وبمشاكلنا واحنا ربنا أنقذنا من الإخوان لما جه الرئيس السيسي، ربنا كتب للبلد دي عمر جديد..."

٢- (أ.خ.م) ذكر، ٢٨ سنة، لم يسبق له الزواج، يقول: "أنا عن نفسي شايف

إن سياسات الدولة دلوقتي بتحاول تخلى الإنسان أو المواطن في قمة أولوياتها لأن أنا بطور بالإنسان عشان خاطر الإنسان نفسه.... وكمان الدولة والإجراءات بتاعتها حاسس إنها بتدور على المواطن البسيط وحل مشاكله ودا ممكن نشوفه على مدار الأزمات اللي الدولة واجهتها من ساعة ثورة يناير...ولو لاحظنا مؤتمرات الرئيس كلها هتلاقية بيركز على مصلحة المواطن".

وعلى الجانب الآخر فقد ظهرت الرؤية النقدية، بنسبه ١١,٢٪، حيث أكد هؤلاء المبحوثون أن المبادرة الرئاسية حياة كريمة قد أطلقت بهدف تحسين نوعية حياة الناس في الريف المصري، ولكن ما تم تنفيذه من مشروعات على هامش المبادرة، لم يسهم في تحقيق الأمان الاجتماعي والاقتصادي؛ وذلك لأنها تعمل على تنفيذ مشروعات خدمية وليس مشروعات إنتاجية، وبالتالي لم تسهم تلك المشروعات وتلك الخدمات في توفير فرص عمل، ولم تسهم في توفير دخل لأهالي الريف، حتى إن هذه الخدمات التي تم توفيرها لم تسهم في توفير جزء من دخل المواطن، بل مثلت عبئاً متزايداً عليه، ولعل ذلك ناتج عن سياسات تعويم الجنيه المصري، وارتفاع سعر الدولار في مقابل تراجع قيمة الجنيه المصري، الأمر الذي ترتب عليه حالة من التضخم؛ وبالتالي ارتفاع الأسعار. وفي هذا السياق يمكن الاستشهاد بقول أحد الحالات:

١- (ك.ن.م): ذكر، يقول: "أحنا قلنا المبادرة بتاعه سياده الرئيس هتظبط الدنيا وهتحسن حياتنا وهنعيش عيشه زي الفل وهيه في خدمات حلوه وهتكون خدمات إيجابيه عشان الظروف السيئة والأسعار اللي زي النار بس اللي حصل والمشروعات اللي اتعملت موفرتش فرص عمل ولا حسبت بظروفنا الاقتصادية وكمان اقتصاد البلد واقع وربنا يسترها...".

هـ - مبادرة حياة كريمة وتعزيز الاستقرار السياسي:

- أنصار الرؤية الواقعية:

تشير الثقة السياسية بمعناها الواسع؛ إلى تقييمات المواطنين للمؤسسات

الأساسية للنظام السياسي، وتستلزم تقييمًا إيجابيًا للسمات الأكثر صلة، التي تجعل كل مؤسسة سياسية جديرة بالثقة، مثل المصداقية، والإنصاف، والكفاءة، والشفافية في صنع السياسات. فالثقة السياسية هي عنصر أساسي في أي مجتمع ديمقراطي يعمل بشكل جيد. تعتمد شرعية الأنظمة الديمقراطية واستقرارها، بشدة على دعم المواطنين للنظام. عندما يُنظر إلى المؤسسات والجهات الفعالة السياسية في الأنظمة الديمقراطية، على أنها جديرة بالثقة، يكون المواطنون أكثر استعدادًا للالتزام بالقوانين، ويكونون أكثر اهتمامًا بالسياسة، ويصبحون أكثر انخراطًا في الشؤون المدنية (Putnam, 1993) (Warren, 1999). وانطلاقًا من مدخل قياس الثقة السياسية عبر مؤشر الاستقرار السياسي، فقد أفضى تحليل استجابات الباحثين وتعليقاتهم إلى سيادة الرؤية الواقعية، التي أكدها ٢٠ مبحثًا، يمثلون ٧٤٪ أن مبادرة حياة كريمة، قد أسهمت في تعزيز الاستقرار السياسي؛ إذ تضمنت المبادرة جملة من الخدمات، التي كان تنقص الريف المصري فيما سبق، وكان أهالي الريف يعانون من غياب تلك الخدمات؛ نظرًا لأنها تمثل أبعديات الوجود الاجتماعي، وحقوقيًا أساسية ورئيسة منصوصًا عليها في الدستور والقانون؛ ولذا فإن توفير مثل هذه الخدمات باعتبارها حقوقيًا رئيسة للمواطنين؛ يكشف النقاب عن اتجاه الدولة نحو الوفاء بوعودها وواجباتها المنوطة بها؛ الأمر الذي بعث الأمل في نفوس المواطنين؛ بأن الدولة تأخذ على عاتقها العدالة الاجتماعية والعدالة الجغرافية، وذلك على عكس ما كان سائدًا قبل الثورة؛ حيث حظي الحضر بكافة الخدمات والموارد، على خلاف الريف المصري، الذي ظل مهملاً لعقود طويلة؛ ومن ثم فإن تلبية الاحتياجات وتوفير الخدمات، يعمل على ترسيخ قواعد الاستقرار السياسي، وتراجع المطالب الفئوية، والقضاء على العنف والإرهاب. بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تغيرت معادلة الإرهاب في مصر؛ فما قبلها كانت مجرد تنظيمات داخلية، أنتجت ظروف محلية، وامتدادات خارجية في أدنى مستوياتها، وكانت الدولة المصرية متمسكة وقوية، لا تعاني من أية اضطرابات من أي نوع، من شأنها أن تعيق مساعيها في محاربة الإرهاب، مرحلة كانت فيها المعادلات الدولية والإقليمية، تقترب من مصر بخطوات

مدرسة ومتأنية، سعت خلالها جماعة الإخوان إلى اتخاذ خطواتها بدقة متناهية، ولكن هذه الخطوات اختلفت وتغيرت بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م وأصبحت جماعه الإخوان هي الحاضنة الرئيسة للإرهاب، أما في الوقت الحالي فقد قامت القوات المسلحة بمحاربة الإرهاب، والقضاء على البؤر الإرهابية؛ من خلال العملية الشاملة في سيناء ٢٠١٨. وفي هذا السياق يقول أحد الباحثين:

١- (ف. س. م) أنثى، تقول: "قبل الثورة كانت البلد واقعة وحالها ميؤس منه؛ بسبب الحزب الوطني اللي استولى على البلد وبعد الثورة مكش فيه امن ولا سلام ولا استقرار كل ده بسبب سوء الأوضاع وغياب التعاون بين المواطن والدولة ولكن بعد ما الرئيس السيسي تولى البلد بدأ يحارب الإرهاب... عشان يحقق الاستقرار والأمن والأمان للمواطن...".

٢- (م.ج.م) ذكر، ٤٣ سنة، يقول: " طبعاً انت عارف ان الناس مش بتثق في بعضها بسهولة ما بالك بثقة الناس في الحكومة.....طبعاً قبل كده الناس كانت معترضة على اللي بيحصل في البلد زي سوء الخدمات أو الخدمات نفسها مش موجودة والناس كانوا محرومين منها. لكن دلوقتي بصراحة الدولة بدأت في تنفيذ مشروعات وتوفير خدمات زي مبادرة حياة كريمة عندنا هنا وبصراحة المشروعات والحاجات دي بتخلي الناس تهديا وتحسن ان الدولة مهتميه بيهم وطبعاً دا بيساهم في استقرار الدولة ومفيش ناس بتحتج".

- أنصار الرؤية المعيارية:

كشفت تحليلات استجابات الباحثين عن وجود رؤية معيارية، حول ما ينبغي أن يكون؛ حيث أفاد ٤ باحثين، يمثلون ٨,٤٪ من إجمالي عينة البحث- بأن المبادرة، وما تتضمنه من مشروعات تطبيقية عملية، ينبغي أن تسهم في تعزيز عملية الاستقرار السياسي؛ ولعل ما يسهم في تحقيق هذا الاستقرار؛ تلبية احتياجات

ومتطلبات المواطنين، وبالتالي فقد كشفت تصورات المبحوثين؛ عن أن المبادرة جاءت لتكون طوق النجاة؛ لأنها من الممكن أن تسهم في تحقيق رضا المواطنين؛ ومن ثم الرضا المجتمعي، ولعل ما يعكس ذلك هو ما أفاد به أحد المبحوثين:

١- (ج.ع.أ) ذكر، ٣ ٤ سنة، يقول: "المبادرة دي حاجة جميلة بصراحة أنا شايف إنها انجاز وإضافة كبيرة وكمان احنا شايفين انها هتساعد في تحقيق الاستقرار دا بيبكون بسبب ان الناس هتكون راضية والمشاكل والوش اللي كان بيحصل ده هيقف...".

- أنصار الرؤية النقدية:

أفضت تحليلات استجابات المبحوثين عن وجود رؤية نقدية فيما يتصل بتصورات المبحوثين حول دور المبادرة الرئاسية حياة كريمة، في تحقيق الاستقرار السياسي؛ حيث أشار ٣ مبحوثين، يمثلون ١١,١٪ من إجمالي عينة البحث؛ إلى أن الاستقرار السياسي يعد مطلبًا رئيسًا لأي مجتمع، وتسعى كافة الدول؛ إلى تجنب كافة أشكال العنف والشغب وعدم الاستقرار؛ لأن ذلك ينتج عنه مزيد من المساوئ والسلبيات في كافة المجالات والقطاعات، ولكن على الرغم من ذلك، فقد أشار هؤلاء المبحوثون إلى جهود الدولة المصرية، وخاصة فيما يتصل بمبادرة حياة كريمة؛ إذ إنها أسهمت بقدر محدود في توفير بعض الخدمات التي تتصل بالبنية التحتية، ولكن مثل هذه الخدمات لا يمكن لها أن تحقق الاستقرار السياسي؛ وذلك لكون الاستقرار السياسي يتطلب تحقيق المواطنة بكافة عناصرها، وضمان توفير كافة الحقوق للمواطنين، سواء أكانت اجتماعية اقتصادية، سياسية أو ثقافية، ولكن المبادرة لم تحقق أيًا من هذه الحقوق، ولكنها أسهمت بتوفير بعض القشور البسيطة مثل خدمة الصرف الصحي، الغاز الطبيعي، ومثل هذه الخدمات، لا علاقة لها بالاستقرار السياسي؛ ومن ثم فالمبادرة بعيدة كل البعد عن الجوانب السياسية، وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (ح.ن.م): ذكر، يقول: "استقرار أيه ومبادرة ايه اللي حققت الاستقرار...."

مفيش علاقة بين المبادرة والاستقرار.... عشان الحاجات اللي المبادرة علمتها ملهاش علاقة بالسياسة أصلاً، ولا بالرضا...الاستقرار السياسي ده مرتبط بالديمقراطية والحرية والأحزاب والانتخابات وكذلك توفير الأساسيات والتوجه نحو الرفاهية...وعشان كده الاستقرار ملهوش علاقة بالصرف ولا الغاز".

و- مبادرة حياة كريمة والتمكين الاجتماعي:

أفضت تحليلات استجابات المبحوثين عن تعدد وتنوع الرؤى والتصورات المتصلة بدور مبادرة حياة كريمة في تحقيق الثقة السياسية، عبر مؤشر التمكين الاجتماعي الواقعية، المعيارية، النقدية، الشمولية وعلى الرغم من هذا التعدد؛ فقد سادت الرؤية النقدية، وفيما يلي عرض لتلك التصورات:

- أنصار الرؤية المتوائمة:

تطرق ٣ من المبحوثين، يمثلون ١١,١٪ من عينة البحث؛ إلى أنه بجوار الخدمات المادية الأساسية تضطلع الدولة باستخدام القوة الناعمة، والتي تتمثل في الحوار الوطني، واللقاءات الدورية مع المواطنين عامة والشباب خاصة؛ الأمر الذي يعكس اتباع الدولة والقيادة السياسية نهج الحرية والعدالة، وحرية التعبير عن الرأي، والاستماع لآراء وتصورات المصريين؛ باعتبارهم شركاء في عملية التنمية، وأن الشباب قادرون على تغيير مسار العالم للأفضل؛ لأن لديه مخزوناً إستراتيجياً من طاقات الأفكار والإبداع. فضلاً عن التأكيد المستمر على تعامل الدولة المصرية مع قضية تمكين الشباب، على نحو يتجاوز مجرد الطرح النظري، إلى واقع عملي ملموس، بالإضافة إلى تجسير فجوة عدم الثقة، التي طالت لسنوات بين الدولة والشباب، خاصة مع حرمان تلك الفئة من حقها في البناء، مقابل قيادات استمرت البقاء على حساب الآخرين، فكان توجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بحتمية تجسير تلك الفجوة، واستعادة الشباب لثقتهم في أنفسهم أولاً، وفي دولتهم ثانياً. والتواصل معهم؛ مما يتيح لهم فرصة تبادل الأفكار حول

القضايا السياسية، والتعرف بشكل أفضل على القدرات التي يتمتعون بها. وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (ج.ع.م) ذكر، ٢٧ سنة، لم يسبق له الزواج، يقول: "بصراحة الدولة ماشية بطريقة شاملة يعني مبادرة حياة كريمة مش بتركز على الخدمات المادية زي الصرف الصحي والمياه اللي هي أساس احتياجات الناس ومتطلباتها لكن كمان فيه توعية وطرق بتستخدمها الدولة عشان تستوعب الشباب والاستماع ليهم ومعرفة أفكارهم، بدل من انهم يقعوا فريسة للجريمة والجماعات المتطرفة ودي طريقة بتعتمد عليها الدولة؛ عشان تخلي الشباب عنده ثقة ببلدة وبحكومته".

- أنصار الرؤية المعيارية:

أفضت تحليلات استجابات المبحوثين عن وجود رؤية معيارية؛ تنطوي على ما ينبغي أن يكون، وذلك عند سؤالهم عن دور المبادرة الرئاسية حياة كريمة في تعزيز الثقة السياسية، عبر مؤشر التمكين الاجتماعي، حيث أشار اثنان من المبحوثين، يمثلان ٧,٤٪ من إجمالي عينة البحث إلى أن مبادرة حياة كريمة ينبغي أن تسهم في تزايد الثقة السياسية، وبخاصة من خلال عمليات التمكين الاجتماعي؛ إذ إن المبادرة تنطوي على عدة مشروعات تطبيقية عملية، ينبغي أن تسهم في إعادة إحياء الريف المصري؛ ومن ثم تمكين القرويين، حيث تتوافر الخدمات الرئيسة؛ ومن ثم فمن الممكن أن يشعر القرويون بالرضا عن حياتهم؛ وذلك بعد أن أصبحت الخدمات متاحة في الريف المصري، وأصبحت في متناول الجميع، وفي هذا السياق يمكن أن نستشهد بأقوال أحد المبحوثين:

١- (م.ج.م) ذكر، ٤٣ سنة، يقول: "تقدر تقول إن الحاجات اللي اتعملت في القرية عندنا هنا كويسة والمشروعات دي ممكن تحسس الناس إنهم عايشين حياة كويسة، أنا بصراحة هقولك على حاجة أنا حاسس إن المشروعات دي لما تخلص وتنسلم الناس هتشعر بالرضا وهيقولوا الحمد

الله لأن كل حاجة المفروض هتبقى متوفرة وموجودة هحتاج ايه تاني...".

- أنصار الرؤية النقدية:

كشفت تحليلات استجابات المبحوثين عن وجود رؤية نقدية، وذلك عند سؤالهم عن مدى إسهام مبادرة حياة كريمة، في تحقيق التمكين الاجتماعي للمبحوثين، ومن ثم الثقة السياسية، حيث أوضح ١٦ مبحوثاً، يمثلون ٥٩,٣٪ من إجمالي عينة البحث، أن المبادرة وما تنطوي عليه من محاولات لتطوير الريف، تعد بمثابة أنصاف مشروعات؛ لأنها لا تقدم مشروعات قومية كبرى، كما يعتقد بعض الأفراد، إلا أنها لا علاقة لها بالتمكين الاجتماعي؛ وذلك لكونها تركز على خدمات، تمثل أساس الإنسان، مثل الصرف الصحي والغاز الطبيعي؛ ومن ثم فإن مثل هذه الخدمات، لا تصل إلى مستوى الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية السياسية؛ وبالتالي فإن مثل هذه الخدمات، التي تنطوي عليها المبادرة، لا تمت للتمكين الاجتماعي بصلة، ومن الملاحظ فعلياً أن هذه المشروعات لا تحقق ثقة لدى المبحوثين أو مصداقية؛ لأنها ليست شمولية، ولا تنطوي على تحسين مستويات المعيشة، بما يمكن أن يحقق الرضا والرفاهية، من ثم التمكين؛ وبالتالي الثقة السياسية. وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (ج.ع.ج) ٣٤ سنة، ذكر: "مشروعات ايه وحياة كريمة ايه وتمكين ايه... هي الناس لاقية تاكل ولا عارفة تعيش... شوية صرف ووصلتين غاز وشوية ماكنات ATM هو المرتب بقى يعمل حاجة والحكومة لا عارفة تدير ولا تدعم الأسعار... وكل شوية تعويم في تعويم لما الجنيه اتخسف بيه الأرض وملهوش قيمه، والاسعار في الطالع، الغاز بقى موجود والصرف موجود بس لازمته ايه وانا مش عارف ابني بيت ليا ولعيالي الحديد بقى بكام والاسمنت بكام؟... دا خراب بيوت والله...".

- أنصار الرؤية الشمولية:

أفضت تحليلات استجابات المبحوثين عن وجود رؤية شمولية، وذلك عند سؤالهم عن الدور الذي تسهم به مبادرة حياة كريمة، في تعزيز الثقة السياسية، عبر مؤشر التمكين الاجتماعي، حيث أكد ٩ مبحوثين، يشكلون ٣٣,٣٪ من إجمالي عينة البحث، أن المبادرة الرئاسية حياة كريمة قد قلبت حياة الناس رأسًا على عقب، وغيرت وجه الحياة في الريف؛ حيث تم تدشين مبادرة حياة كريمة؛ بهدف النهوض بحياة الناس في الريف المصري، وأسهمت في تحديثه؛ عبر تنفيذ جملة من المشروعات الإجرائية الواقعية، وقد استعرض هؤلاء المبحوثون نماذج من المشروعات التي تم تنفيذها على هامش المبادرة، مثل خدمة الصرف الصحي، وخدمة الغاز الطبيعي، ومكاتب البريد، وخدمة ماكينات الصراف الآلي، وغيرها من الخدمات التي أصبحت واقعا ملموسا في حياة الناس، وتحتل جانبا مهما من حياتهم؛ الأمر الذي يمثل إضافة جديدة، لم تكن موجودة من قبل، وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (س.م.ع)، ذكر: " الحكومة في البلد هنا بتعمل مشروعات كتيرة والمشروعات ديه بتوفر فرص للشباب والناس اللي مش لاقبين شغل وكمان بتوفر الخدمات ليهم ويتوفر لهم احتياجاتهم زي مشاريع تبطين الترع والصرف الصحي والغاز الطبيعي وحاجات تايه كتبيير... "

ز- مبادرة حياة كريمة والمشاركة السياسية:

يقوم مدخل قياس الثقة السياسية؛ من خلال المشاركة السياسية، على مبدأ رئيس مؤداه؛ أن انخراط المواطنين في عمليات المشاركة السياسية؛ يعد بمثابة مؤشر على ارتفاع معدلات الثقة السياسية في النظام السياسي، وبسؤال المبحوثين عن مدى إسهام مبادرة حياة كريمة، في تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية، بوصفه مؤشرا للثقة السياسية، فقد تنوعت تصورات المبحوثين، ما بين الرؤية المعيارية، والواقعية، والنقدية، وعلى الرغم من ذلك، فقد كشف التحليل

الموضوعي المتعمق على غلبة الرؤية النقدية، وفيما يلي يعرض الباحث لهذه الرؤى:

- أنصار الرؤية المتوائمة أو المسايرة:

أوضحت استجابات ٧ مبحوثين، يمثلون ٤١,٢٪، أن مبادرة حياة كريمة، أسهمت في ثقة المواطنين في الحكومة، وقد ترتب على هذه الثقة؛ انخراط المواطنين خلال عمليات المشاركة الفعالة في مشروعات المبادرة، وتشير (Caroline,2006; 356) إلى أنه إذا قامت الحكومة بتنفيذ العديد الأنشطة، التي من شأنها تلبية احتياجات المواطنين؛ فإن ذلك يعزز المشاركة السياسية، وانطلاقاً من هذا المبدأ، أوضحت تحليلات استجابات المبحوثين؛ أن القيادة السياسية عبر المبادرات الرئاسية (حياة كريمة)، تحاول تطبيق نهج واقعي، يراعي احتياجات المواطنين وتطلعاتهم؛ بما يحقق توقعاتهم وآمالهم؛ بما يعزز مستوى ثقتهم في القيادة السياسية والنظام السياسي؛ ولذا فهم يأملون أن تستمر القيادة السياسية في إدارة شؤون البلاد، ويؤكدون جدية المبادرات الرئاسية عامة، ومبادرة حياة كريمة على نحو خاص؛ ومن ثم يؤكدون دعمهم للرئيس السيسي، ووقوفهم بجانبه إذا ترشح للرئاسة مستقبلاً. كما تطرق المبحوثون إلى أعضاء البرلمان، والجهود التي يبذلونها في توصيل أصوات المواطنين، وتلبية متطلباتهم في ضوء اللوائح والقوانين، كما أوضح المبحوثون أن عمليات التثقيف وزيادة الوعي، تلعب دوراً رئيساً في اختيار من يمثلونهم في البرلمان، وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين:

١- (م.إ.هـ) ذكر، ٤٩ سنة: "بصراحة الخدمات اللي حصلت في القرية وفي الريف كله بصراحة بتتكلم عن نفسها ويتقول ويتوصل رسالة للناس كلها إن فيه رئيس واعي وعارف هو بيعمل إيه ويحاول يطبق العدالة ويهتم بالريف زي المدن وكمان الرئيس عارف أهالي الريف دول بيعانوا من زمان وعشان كدة بيحاول يقف جنبهم ويساعدهم عشان يوفر لهم حياة كريمة ويعوضهم عن سنين الضياع والمعاناة اللي عاشوها على مدار

فترات طويلة".

٢- (ج.ع.م) ذكر، ٢٧ سنة، لم يسبق له الزواج: "أنا كشاب لسه صغير أنا فعلا شايف إن فيه حاجات كويسة بتتعمل في البلد وشايف ان فيه تطور وتحسين في حياة الناس والتحسين والتطوير ده بيساعد في إن الناس يكون فيه بينها تعاون وألفه وده بيخليني على ثقة إن الدولة والقيادة السياسية بتفكر في همومنا وبتحاول تقرب من احتياجاتنا وتشوف تطلعاتنا وده بصراحة بيقوى علاقة الناس وبينى عندهم الولاء والانتماء وبيأكد كمان على الهوية بتاعتهم والشباب بدل ما كان بيسعى للهجرة بيراجع نفسه لأن الدولة عندها رؤية مستقبلية لتطوير المجتمع ككل".

- أنصار الرؤية المعيارية:

تشير تحليلات استجابات المبحوثين؛ إلى وجود رؤية معيارية؛ حيث أوضح ٨ مبحوثين، يمثلون ٢٩,٦٪ من إجمالي عينة البحث، أن المشاركة السياسية تعد حقًا وواجبًا في الوقت ذاته، ومطلبًا رئيسًا، ينبغي أن تتمتع به كافة المجتمعات الإنسانية بصفة عامة والمجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية بصفة خاصة، والتي منها المجتمع المصري؛ لذا فالمشاركة السياسية بكافة صورها وأشكالها؛ ينبغي أن تكون على قمة أولويات اهتمامات الدولة المصرية والقيادة السياسية، وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وقد أفاد هؤلاء المبحوثون بأنه من المتوقع أن تسهم المبادرة الرئاسية حياة كريمة، في تحسين حياة الناس الواقعية، وخاصة في ظل تنفيذ مشروعات، مثل إنشاء المدارس، والصرف الصحي، والغاز الطبيعي؛ ومن ثم يرى هؤلاء المبحوثون؛ أن مبادرة حياة كريمة؛ ينبغي أن توجه المواطنين، نحو المشاركة الإيجابية، سواء أكانت السياسية في الانتخابات الرئاسية وانتخابات البرلمان أم المشاركة المجتمعية. وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين.

١- (س.م.م) ٦٣ سنة، ذكر: "المبادرة دي طبعًا لازم هتغير حياتنا للأحسن احنا دايمًا كنا متهمشين ومفيش اهتمام من الدولة بينا لكن بعد المبادرة

دية واللي الريس بيعمله في الريف الناس كلها هتشارك و هتهتف للرئيس و هتشارك في كل حاجة اه... هو اللي بيحصل شوية...".

- أنصار الرؤية النقدية:

كشفت تحليلات استجابات المبحوثين عن وجود رؤية نقدية، وذلك عند سؤالهم عن الدور الذي أسهمت به بالمبادرة الرئاسية حياة كريمة في تعزيز المشاركة السياسية، بما يسهم في تعزيز الثقة السياسية، وفي هذا السياق أفاد ١٢ مبحوثاً، يشكلون ٤٤,٤٪ من إجمالي عينة البحث؛ أن المبادرة الرئاسية حياة كريمة، لا علاقة لها بالمشاركة السياسية، فإذا كانت المبادرة قد أسهمت في توفير بعض الخدمات، إلا أن ذلك لا يمكن أن يسهم في تعزيز المشاركة السياسية؛ وذلك لكونها- المشاركة السياسية- تتبع من مدى رضا المواطنين عن حياتهم وواقعهم، وأن المواطنين عندما يشعرون بالرضا؛ فإنهم يقومون بتبني المشاركة السياسية؛ وذلك إيماناً منهم بأن مشاركتهم سوف تسهم في تحسين نوعية حياتهم؛ وذلك نظراً للعلاقة الجدلية فيما بين المشاركة السياسية ونوعية الحياة، ومن ثم فقد أشار هؤلاء المبحوثون إلى أن مشروعات المبادرة، لم ولن تسهم في تحسن نوعية حياة المواطنين؛ لأنها لم تكن مشروعات قومية وشمولية، ولكنها اقتصت بخدمات محدودة وبناء على ذلك؛ فقد عقد هؤلاء المبحوثون مقارنة بين الريف والحضر، وأن المواطنين في الريف مهمشون ومحرومون ومستبعدون من الفرص المتاحة للمقيمين في الحضر، وفي هذا السياق يقول أحد المبحوثين.

١- (أ.س.م) ذكر، ٣٩ سنة: "انا كنت واحد من الناس للي بروح أصوت في الانتخابات أيام مبارك لكن دلوقتي مفيش أي قابلية لأي مشاركة لإن احنا عارفين إن اللي الدولة عايزة هو اللي بيحصل وهو اللي بيتعمل.... وان احنا مهمما نعمل أو نصوت على حاجة مفيش حاجة هتتغير، والمبادرة عملت ايه.... يدوبك وفرت صرف صحي وغاز.... بس الحاجات دي مآثرتش على حياة المواطن بحاجة إيجابية وحسنت من حياتنا وعشان

كدة المبادرة مساعدتش على زيادة المشاركة أو أي حاجة...".

- مبادرة حياة كريمة وآليات تعزيز الثقة السياسية في السياق البنائي الشامل للمجتمع المصري:

تكشف التحليلات السابقة المتصلة بالبحث الراهن عن تنوع تصورات حالات البحث وتعددتها؛ فيما يتصل بالهدف الأول، والخاص بمدى معرفة المبحوثين بالمبادرة الرئاسية حياة كريمة، تفضي التحليلات عن شيوع الرؤية المسايرة التي تعكس معرفة حالات البحث بالمبادرة وما تسعى إليه من تطوير الريف المصري. حيث أفادت الحالات أن المبادرة تسعى إلى تحسين نوعية حياة الريف وتطوير الإنسان وتوفير الخدمات الرئيسة للنهوض بأوضاع القرويين في الريف، وقد اتضح ذلك من خلال أقوالهم عبر المقابلات الفردية والمناقشة البؤرية المركزة، وجاء ذلك متفقاً مع ملاحظتنا الميدانية، حيث لاحظنا توافر خدمات الصرف الصحي، ووصلات الغاز الطبيعي ومكاتب البريد وغيرها من الخدمات الواقعية التي قد تسهم في تحسين نوعية حياة سكان الريف. كما أوضحت الحالات المبحوثة، أن المبادرة الرئاسية -حياة كريمة- تعد جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، أما فيما يتعلق بتصورات حالات الدراسة حول الإنجازات التنموية المتضمنة في المبادرة (حياة كريمة) فقد أفضت التحليلات عن سيادة رؤية توأمية تتمثل في تبني منظور مسابير لما تبثه الأجهزة الإعلامية، والتي تسير في إطار تدعيم الإنجازات التي تعلن عنها الحكومة، كما أفضى تحليلنا للوقائع الإمبريقية المتصلة بهذا الجانب من الظاهرة إلى دأب أصحاب هذه الرؤية المسايرة على التأكيد بأن هذه المبادرة قد عملت على تحقيق العديد من الإنجازات في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك فقد قادنا التأمل الموضوعي وملاحظتنا الميدانية العينية المباشرة خلال المقابلات البؤرية، إلى أن هذه النتيجة تتناقض مع واقع المشروعات، حيث لم يتم الانتهاء منها بشكل كامل، والدليل على ذلك أثناء عقد المقابلات الجماعية للمناقشة البؤرية لاحظنا أن خدمات الغاز

الطبيعي لم يتم الانتهاء منها بشكل كامل، حيث لم يتم توصيل عدادات الغاز الطبيعي للمنازل، ولم يتم ضخ الغاز حتى الآن. كما أفادت حالات البحث أن المبادرة قد لعبت دورًا كبيرًا في تبطين الترع والمجاري المائية؛ الأمر الذي عمل على توفير المياه اللازمة للزراعة معظم الوقت، ولكن كشفت الملاحظات الميدانية أن التربة التي تم تبطينها قد أضحت تعج بالقمامة والمخلفات، فضلًا عن بعض المصاحبات السلبية لعملية تبطين الترع ومنها تعدد بعض حالات السقوط في هذه الترع ومن ثم غرق بعض الأطفال، ومع ذلك فإن هذا لا يقلل من شأن المبادرة ودورها في تحسين نوعية حياة سكان الريف، ولكنه يعكس حالة من الإهمال وغياب الوعي المجتمعي لدى المواطنين، وضعف الرقابة والمساءلة من قبل الوحدات المحلية، أما فيما يتعلق بتصورات حالات الدراسة حول تأثير المبادرة الرئاسية حياة كريمة على حياة الناس الواقعية، فقد كشفت التحليلات عن تعدد رؤى حالات البحث وتصوراتهم فيما بين الرؤية التاريخية، والشمولية، والواقعية، والرؤية الجزئية، وعلى الرغم من هذا التنوع فقد سادت الرؤية الواقعية حيث أوضحت التحليلات أن المبادرة الرئاسية حياة كريمة قد مثلت مدخلًا تطبيقيًا وإجراءً عمليًا، يقوم على التدخل المباشر عن طريق إنشاء المشروعات التي تسهم في توفير الخدمات الرئيسية مثل الخدمات الصحية والخدمات التعليمية وخدمات الصرف الصحي والغاز الطبيعي وتبطين الترع، وغيرها من الخدمات المتصلة بحياة الناس الواقعية؛ إذ أكد المبحوثون، أن المبادرة قد أسهمت في توفير الخدمات الرئيسية التي قد حرم منها أهالي الريف منذ فترات زمنية طويلة، وقد ساق هؤلاء المبحوثون جملة من الشواهد الواقعية، وقد اتفق ذلك مع ملاحظتنا الميدانية التي كشفت النقاب عن الدور الرئيس للمبادرة في تدشين المشروعات الواقعية والدليل على ذلك ما تم إنشاؤه من خدمات مثل الصرف الصحي ومكاتب البريد، والغاز الطبيعي، وتوفير نقطة إسعاف، وكذلك توفير ماكينات ATM.

وفيما يتصل بتصورات حالات البحث حول تأثير المبادرة الرئاسية حياة كريمة على الثقة السياسية، فقد كشفت تحليلات استجاباتهم عن حالة من

الاستقطاب فيما بين الرؤية المعيارية التي تنطوي على فكرة ما ينبغي أن يكون وذلك في مقابل الرؤية النقدية التي تستند إلى فكرة رئيسة تتمثل في تقييم ما هو قائم بالفعل، حيث أكد أكثر من نصف حالات البحث على أنهم يأملون أن تسهم المبادرة الرئاسية حياة كريمة في رفع معدلات الثقة السياسية في النظام السياسي، وإعادة رسم وهيكلة حدود العلاقة فيما بين المواطن والدولة؛ وذلك نظرًا لعدم استقرار أبعاد هذه العلاقة ومؤشراتها، كما ربط هؤلاء المبحوثون فيما بين الثقة السياسية والمواطنة بما تنطوي عليه من حقوق وواجبات. وضرورة توفير الآليات التي تسهم في تعزيز الثقة السياسية في المجتمع المصري.

واستخلاصًا مما سبق أفضى التحليل الموضوعي المتعمق لأقوال حالات البحث واستجاباتهم عن رؤية توائية خطابية، ناجمة عن تأثيرات الحملات الإعلامية المصاحبة للمبادرة الرئاسية حياة كريمة، هذا وكشفت النتائج عن غياب الدور الحقيقي للمبادرات في تعزيز الآليات والميكانيزمات التي تسهم في إعادة إنتاج الثقة السياسية. وهنا يمكن أن نطرح تساؤلًا مؤداه؛ لماذا جاءت نتائج البحث على هذا النحو الذي جاءت عليه؟ وتتمثل الإجابة عن هذا التساؤل في أن المبادرات والثقة السياسية تعد منتجًا اجتماعيًا تتحدد بطبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع المصري. ومن ثم؛ فإن المبادرة الرئاسية حياة كريمة لم تسهم في إحداث تحول جذري شامل في تصورات واتجاهات حالات البحث؛ وذلك لأن الاتجاهات والتصورات والرؤى تتشكل في سياق بنائي شامل يتحدد بطبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع، ومن ثم فسوف يعرض الباحث لطبيعة النظم الاجتماعية التي اتسمت بالنشوء والتناقض والتباين على مدار تاريخ المجتمع المصري؛ النظام الاقتصادي، والذي يتمثل في جملة المعايير والقواعد والمبادئ التي تنظم المجتمع في عمليات الإنتاج والبيع والشراء والاستهلاك، فنجد أن مصر في الفترة الناصرية، قد استطاعت أن تضع نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا يتسم بكونه نظامًا وطنيًا يستهدف التصنيع وتحقيق توزيع عادل للدخل، إلا أن هذه الأوضاع قد تغيرت في عهد السادات؛ إذ عانى النظام الاقتصادي أزمت عدة؛ نظرًا لتبني

الدولة لسياسات الانفتاح الاقتصادي، وما ترتب عليها من سياسات التكيف الهيكلي وما نجم عن هذه السياسات من تحديات مثل: ارتفاع الأسعار، تراجع هيكل الأجور والمرتببات وازدواجيتها، وظهور ما يسمى برأسمالية المحاسب في فترة ما قبل ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تلاها من أحداث أدت إلى إغلاق العديد من المصانع وتراجع حجم الاستثمارات؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسي بعد أحداث الربيع العربي فضلاً؛ عن انتشار عمليات الخصخصة وبيع الأصول المملوكة للدولة؛ الأمر الذي أدى إلى اختلال الميزان الاقتصادي وإعاقة خطط التنمية. أما على مستوى النسق التربوي فنجد أن النظام التعليمي يعتره جملة من التحديات؛ مثل استخدام طريقة وأسلوب الحفظ والتلقين، وتحول الطلاب إلى أوانٍ قابلة للامتلاء، واعتماد التقييم على الكم وليس الكيف، وأصبح الطلاب مستقبليين (فرايري، ١٩٨٠م: ص ٥٥)؛ هذا وتشير الدلائل الواقعية المختلفة إلى أن النظام التعليمي في مصر ما زال دون المستوى، ولا يزال يعاني تدهوراً مستمراً (يونس، ٢٠١٥م: ص ٣٢).

أما فيما يتصل بالنسق الإعلامي؛ فالإعلام هو عملية اجتماعية ثقافية، تستهدف توصيل رسائل مختلفة إلى الجماهير، ولكن النسق الإعلامي قد تحدد دوره بطبيعة الأساس الاقتصادي للدولة، وأصبح يمارس تأثيراً كبيراً في تشكيل معارف واتجاهات الجماهير، وفي ظل العولمة والطفرة التكنولوجية، أضحت وسائل الإعلام أحد المصادر الرئيسية التي يلجأ إليها الجماهير في تكوين معارفهم وتشكيل تصوراتهم؛ ونظر للقدرات التكنولوجية فقد أصبح الإعلام يتجاوز الحدود الزمكانية، كما أن الإعلام المتصل بالسلطة السياسية والنظام السياسي يعمل على تزييف الوعي، وتجريف الفكر، وفي الوقت ذاته تتسارع الفضائيات والأجهزة الإعلامية في عمليات إعادة تشكيل الوعي لدى المواطنين بما يتواءم ويتناسب مع أيديولوجية النظام السياسي. وفيما يتصل بالنسق الثقافي؛ يمكن القول بأن الارتباط الوثيق فيما بين الثقافة والإعلام والتقنيات الحديثة، التي تغرسها العولمة وتبتكرها يمثل تحدياً رئيساً على كافة المستويات، حيث اختراق الحدود الثقافية

من خلال قيام الدول المصدرة للتكنولوجيا والمسيطرة على الإعلام بالترويج لأفكار ونماذج ثقافية ذات طابع غربي؛ ومن ثم فهي تقوم بصناعة العقول وفقًا للسيطرة الإعلامية، هذا وقد أسهمت العولمة في تحويل الأيديولوجيا إلى فيديولوجيا، لذا فالثقافة صارت آلية في أيدي السلطة السياسية؛ ومن ثم يتم تطويرها بما يخدم مصالحها ويحقق مطامعها (عماد، ٢٠٠٦م: ص ٢٩٠). وفي سياق متصل نجد **النسق السياسي**، الذي يشكل جملة من القواعد والمبادئ والمعايير التي تنظم حياة الناس في المجال السياسي، وما يتصل به من عمليات سياسية مثل: المشاركة السياسية، والانتخابات، والاستفتاءات وتداول السلطة وتحقق الديمقراطية، هذا وقد اتصفت الأنظمة السياسية المتعاقبة باحتكار السلطة السياسية والهيمنة على مقدرات الدولة، الأمر الذي جعلها تفرض نفسها على المجال الاقتصادي وتتحكم في كافة الثروات الاقتصادية وتوزعها وفقًا للولاء للحاكم وليس الولاء للوطن. هذا وأضحت المؤسسات السياسية مجرد هياكل ينفخ فيها الحاكم من روحه إذا رأى في ذلك مصلحته الخاصة، كما تكشف متغيرات الواقع السياسي في المجتمع المصري عن أن الخطاب السياسي يتسم بالتناقض والتباين، وأصبحت الديمقراطية عملية طقوسية وصورية، وكل ذلك قد ترتب عليه ظهور ما يطلق عليه اللامبالاة السياسية، وغياب المشاركة السياسية. وقد ساعدت كل هذه العوامل وتلك المحددات في تشكيل التصورات والرؤى العامة للمواطنين، ومارست تأثيرًا كبيرًا وأدت إلى زعزعة الثقة السياسية، وتراجع مستوياتها؛ ومن ثم فقط أسهمت كل هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض وكل هذه المحددات في تشكيل الصورة العامة للتكوين الاجتماعي الاقتصادي الذي انعكس سلبيًا على حياة الناس الواقعية والوجود الاجتماعي وما يتصل به من بنية فوقية تشكل الثقة السياسية أحد عناصرها الأساسية، قد تراجعت مستوياتها واندثرت معدلاتها، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الثقة في المجتمع المصري بشكل عام وغياب الآليات الفاعلة في تعزيزها وإعادة إنتاجها في الواقع الاجتماعي.

إن جدارة المؤسسات السياسية بالثقة، ناجمة عن قدرتها على تزويد المواطنين

بيئة سياسية واقتصادية، تضمن الحقوق السياسية، وتلتزم بمعايير أخلاقية وعادلة ومنصفة، ويضمن الازدهار الاقتصادي والمساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع (Mishler, W., & Rose, R, 2005). ومن هنا كشفت تحليلات استجابات المبحوثين وتعليقاتهم؛ عن أن الخدمات التي حققتها مبادرة حياة كريمة في الريف؛ قد أسهمت في تحقيق التماسك والتعاون الاجتماعي، والذي يمثل مرآة تعكس مدى قوة العلاقات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في الريف، فضلاً عن دور شبكة العلاقات الاجتماعية، ومدى ترابط الهوية، بالإضافة إلى قدرة الناس على التعاون؛ من أجل تحقيق مصالحها المشتركة.

وجدير بالذكر أن سمات التماسك الاجتماعي، التي تتجسد في انتشار روح التعاون والثقة والتضامن، تلعب دوراً بارزاً الأهمية، يتمثل في توفر الأساس للمواطنين؛ لتحويل اهتماماتهم من المصلحة الذاتية المحدودة إلى الصالح العام؛ ليصبحوا مهتمين بالسياسة، والمشاركة فيها؛ وبالتالي، تصبح داعمة للنظام السياسي ككل؛ لذلك يجب التمييز بين مستويين من التحليل، كلاهما وثيق الصلة بتشكيل الثقة السياسية. يشير المستوى المجتمعي إلى المدى الذي يمكن للمجتمع أن يعتمد فيه على رأس المال الاجتماعي، وتصبح فيه الثقة الاجتماعية مصدراً للتعاون، أما المستوى الفردي، فينظر للمواطنين بوصفهم أفراداً، لديهم موقف ثقة وتعاون في الواقع، هذا التمايز المزدوج لرأس المال الاجتماعي بوصفه مورداً مجتمعياً وفردياً، يرتبط أيضاً- بشكل إيجابي- بعدد من مؤشرات جودة البنية التحتية والخدمات الأساسية، كما تشير العديد من الدراسات عبر الدول، أن المؤشرات المجتمعية التي تعكس مستويات عالية من جودة الحياة في مجتمع معين، مثل العدالة الاجتماعية والتمكين الاجتماعي، أو الرضا عن الحياة، أو الرفاهية الذاتية، ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالثقة الاجتماعية والسياسية. أما على المستوى الفردي، فالمواطنون الذين يمتلكون المزيد من الموارد المادية وغير المادية، مثل الدخل والمكانة الأعلى، والتعليم والصحة الأفضل، أو مستويات أعلى من الرضا عن الحياة؛ يكونون أكثر ثقة اجتماعياً وسياسياً مقارنة بالأقل

ثراءً (Zmerli, S., Newton, K., & Montero, J. R., 2007)؛ ومن ثم، يمكن تفسير انخفاض مستويات الثقة السياسية، بتدهور الأداء المؤسسي، مثل عدم الكفاءة، أو ارتفاع مستويات الفساد، والخلل المجتمعي، مع ما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الكلي، وثمة تفسير آخر لانخفاض مستويات الثقة السياسية، قدمه أنصار نظرية التحديث؛ يتمثل في أنه مع تزايد أعداد المواطنين المتعلمين جيدًا، فإن عدد المواطنين ذوي المعرفة السياسية والمهتمين والناقدين أخذ في الازدياد (Inglehart, R., 1997)؛ ومن ثم تتشكل لديهم المعرفة الشمولية؛ وتتكون لديهم رؤى وتصورات يمكن من خلالها الوقوف على الإيجابيات والسلبيات، وكذلك تقديم رؤى وتصورات نقدية، يمكن أن تسهم في تغيير الواقع الاجتماعي على نحو أفضل، ولكن من وجهة نظري المتواضعة أرى أن المحدد الرئيس لكافة المؤشرات هو الأساس الاقتصادي.

وأخيرًا، نستطيع القول بأن المبادرة الرئاسية حياة كريمة منذ أن تم الإعلان عنها، كانت بمثابة الأمل الذي يطمح إليه القرويون؛ باعتبارها آلية ناجزة في تحسين نوعية حياتهم، ومحاولة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية، ولكن بعد الشروع في تنفيذ المبادرة، وما تضمنته من مشروعات، وفي ضوء التغييرات المستحدثة والمستجدات الاقتصادية، مثل تعويم الجنيه المصري، وارتفاع سعر الدولار، وما ترتب على ذلك من تداعيات مثل ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه، فقد ازدادت حدة الأزمات الاقتصادية في المجتمع المصري عامة وفي الريف خاصة، الأمر الذي انتهى بالمواطنين إلى القول بأن مبادرة حياة كريمة تعد بمثابة محاولة تسكينية مؤقتة تستهدف تهدئة الأوضاع في الريف ومن ثم؛ فالمبادرة الرئاسية حياة كريمة لم تسهم في تحسين حياة الناس الواقعية في الريف ولم تعمل على تحسين مستوى معيشتهم بل مثلت عبئًا عليهم، حيث أضحت هذه الخدمات التي تم تنفيذها على هامش المبادرة بمثابة حياة كريمة مع إيقاف التنفيذ، وصارت تستقطع جزءًا كبيرًا من دخولهم البسيطة، ومن ثم يمكن القول بأن المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) لن تسهم وحدها في حل أزمات

ومشكلات الريف المصري، ولن تعمل على توفير الآليات والميكانيزمات التي يمكن أن تعزز إعادة إنتاج الثقة السياسية في المجتمع المصري، بل تتطلب أن يوازيها تدخل مباشر من قبل الدولة وتغيير سياساتها، والعمل على تنفيذ وإنشاء مشروعات إنتاجية جديدة، تسهم في توفير فرص العمل، وكذلك ضرورة رفع الأجور والمرتبات؛ لكي تتناسب وطبيعة الظروف والمستجدات المحلية والعالمية؛ وذلك انطلاقاً من كون المجتمع المصري يدور في فلك المنظومة الرأسمالية العالمية. لذا فإن كل هذه الجهود المشتركة سوف تسهم في خلق معادلة تنسم بالتوازن؛ ومن ثم تحسين نوعية الحياة وزيادة الأمان الاقتصادي والاجتماعي للناس؛ وبالتالي تعزيز تماسكهم الاجتماعي وتعاضدهم؛ من أجل مقاومة التحديات؛ وزيادة الاندماج الاجتماعي، الذي يتيح الاستفادة من النظم والأنساق الاجتماعية، التي تشكل البناء الاجتماعي؛ وبالتالي يتحقق الاندماج الاجتماعي؛ الأمر الذي يسمح بإمكانية معالجة كافة المشكلات على المستوى المحلي، وتحديد طرق مبتكرة؛ لتحسين نوعية الحياة وجودتها، والتي- بدورها- تتحقق عن طريق المواطنة؛ بما تحتويه من حقوق وواجبات، وهوية، ومشاركة على كافة المستويات، وبالتالي لا بد من أن تسعى كافة الحكومات إلى أن تؤدي أدوارها المنوطة بها؛ ومن ثم القيام بواجباتها تجاه مواطنيها؛ للوفاء باحتياجاتهم ومتطلباتهم، إن هذه المنظومة المتكاملة يمكن أن تسهم في توفير الآليات التي تعمل على إعادة إنتاج الثقة السياسية؛ بما يحقق الاستقرار على كافة المستويات؛ الأمر الذي يسهم في إعادة إحياء قنوات وشرابيين التواصل والاتصال الفعال بين المواطنين والقيادة السياسية؛ بما يحقق مجتمع الجودة الشاملة والديمقراطية.

النتائج العامة للبحث:

- ١- إن الخاصية المحورية التي تميز تصورات المبحوثين حول المبادرة تتمثل في التباين والتنوع والذي يصل أحيانا إلى درجة التناقض حيث:
أ- كشفت نتائج البحث؛ عن سيادة الرؤية المتوائمة، فيما يتعلق بمعرفة المبحوثين

بمبادرة حياة كريمة وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، وأنها تستهدف تطوير الريف وتحسين نوعية حياة القرويين.

ب- كشفت نتائج البحث؛ عن واقعية تصورات حالات البحث للعلاقة بين المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) كإستراتيجية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة ومعلنة، وبين الواقع الفعلي للمشروعات التي تم تنفيذها على هامش المبادرة؛ الأمر الذي أوضح حالة من التناقض فيما هو معلن وما هو واقعي.

٢- إن الخاصية المحورية التي تميز تصورات المبحوثين حول انعكاسات المبادرة الرئاسية حياة كريمة على حياة الناس الواقعية تتمثل في التباين والتنوع لدرجة التداخل في بعض الأحيان، حيث:

أ- أوضحت نتائج البحث أن المبادرة الرئاسية حياة كريمة تتصل مباشرة بحياة الناس الواقعية، وتسعى إلى توفير الخدمات الرئيسة لسكان الريف، وقد ساق المبحوثون بعض الشواهد الواقعية، مثل خدمات الصرف الصحي، الغاز الطبيعي، وغيرها من الخدمات التي كان يرغب فيها أهالي الريف.

ب- كشفت تحليلات استجابات المبحوثين، عن حالة من التداخل فيما يتعلق بانعكاسات مبادرة حياة كريمة على حياة الناس الواقعية، حيث كشفت ملاحظتنا الميدانية خلال المقابلات الفردية وجماعة المناقشة البؤرية عن وجود تداخل في أقوال بعض حالات الدراسة حول مدى تأثير مبادرة حياة كريمة على حياتهم الواقعية، ولذا فقد أشار هؤلاء المبحوثون إلى أن مبادرة حياة كريمة يمكن أن تسهم في تحسين نوعية حياة سكان الريف، إذا تم تنفيذ كافة المشروعات الخدمية وبجانبيها مشروعات إنتاجية لتوفير فرص العمل ومراعاة احتياجات الأجيال القادمة.

٣- تم فصل تصورات حالات البحث حول العلاقة بين المبادرة والثقة السياسية، حيث بدا ذلك في التباين في الموقف من المبادرة في مولدها والدعوة لها والتعريف بها عن الموقف من المشروعات التي تم الشروع في تنفيذها

حيث:

أ- أوضحت نتائج البحث، سيادة الرؤية النقدية لدى النسبة الأعلى من المبحوثين، فيما يتصل بتصوراتهم حول دور مبادرة حياة كريمة، في تعزيز الآليات التي يمكن أن تسهم في إعادة إنتاج الثقة السياسية.

ب- إن المبادرة الرئاسية (حياة كريمة)، وما ترتب عليها من مشروعات قد شكلت رؤية متوائمة لدى غالبية المبحوثين، إلا أنها لم تعد إنتاج الثقة السياسية، ولعل السبب في ذلك كثرة هموم الحياة اليومية المتجددة مثل الارتفاع المستمر للأسعار وتراجع الأجور والمرتبات، ومن ثم تراجع الإشباعات الضرورية للقرويين.

مقترحات بحثية:

في ضوء النتائج العامة للبحث الراهن، يوصي البحث بضرورة إجراء مزيد من البحوث والدراسات الميدانية في الموضوعات التالية:

- المبادرات المجتمعية والتمكين الاجتماعي.
- سياسات الدولة وإعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي.
- المبادرات الرئاسية والسلوك السياسي في الريف المصري.
- إجراء مزيد من البحوث والدراسات حول قضية الثقة سواء في المجال الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي.
- ضرورة إجراء بحوث حول العلاقة بين الموروثات الثقافية وتأثيرها على علاقة المواطن بالدولة.
- تنفيذ بحوث ودراسات حول شمولية العلاقة بين البحث العلمي الاجتماعي والنسق السياسي.
- آفاق العلاقة بين المواطن والدولة في ظل المستجدات العالمية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- (١) أحمد زايد: تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورة ٢٥ يناير في المجتمع المصري وقضايا التحول الديمقراطي، تحرير سعيد المصري، المؤتمر السنوي لعلم الاجتماع ٧ إبريل ٢٠١٢م، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م. ص ص ٥١-٦٤.
- (٢) أحمد زايد وآخرون: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم - دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.
- (٣) السيد السعيد عبد الوهاب: فاعلية المبادرات الرئاسية في مواجهة المخاطر الصحية واتجاهات الجمهور نحو أنشطتها الاتصالية دراسة حالة "مبادرة ١٠٠ مليون صحة، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد (٢٠)، ديسمبر ٢٠٢٠م. ص ص ٤٠٧-٤٥٦.
- (٤) إيهاب أحمد محمد إسماعيل: إشكالية مفهوم الثقة والإسهامات السوسولوجية في دراستها، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٥، عدد يناير - مارس ٢٠١٧م. ص ص ٥٨-٨٢.
- (٥) إيهاب أحمد محمد إسماعيل: التغييرات الثورية وإعادة بناء الثقة لدى الشباب، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٥، عدد إبريل - يونيو ٢٠١٧م. ص ص ٣٢-٤٩.
- (٦) باولو فرايري: تعليم المقهورين، ترجمة: يوسف نور عوض، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م.
- (٧) جمال صالح متولي: محددات الثقة السياسية واستحقاقها - تقييم ذاتي لعينة من الشباب الجامعي حول أداء المؤسسات السياسية، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد الثاني، الجزء الأول والثاني، ٢٠٢٠م. ص ص ٤١-١٢٦.
- (٨) جون سكوت، جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد الأول، العدد ١٨٧٦، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ط٢، ٢٠١١م.
- (٩) حمدان رمضان، سعد طلب: الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف شرائح المجتمع العراقي، مجلة العلوم الاجتماعي، المركز الديمقراطي العربي- ألمانيا، برلين، العدد ١٧، مارس ٢٠٢١م. ص ص ٨٨-١٢٦.
- (١٠) خالد كاظم أبو دوح: مستويات الثقة العامة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها- دراسة ميدانية

- على عينة من المتعلمين بمحافظة سوهاج، المجلة العربية لعلم الاجتماع- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة، العدد (٢٤)، يوليو ٢٠١٩م. ص ص ١٧-٦٣.
- (١١) شروق حسن: الخصائص البنائية للثقة السياسية في المجتمع المصري- رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنوفية ٢٠١٨م.
- (١٢) صدقة محمود: العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، ٢٠٠٩م. ص ص ١-٦.
- (١٣) عبد الغني عماد: سوسولوجيا الثقافة-المفاهيم والإشكاليات- من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م.
- (١٤) عزت حجازي: رأس المال الاجتماعي كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والأربعون، العدد الأول، يناير ٢٠٠٦م. ص ص ١-٢٨.
- (١٥) عمرو صبحي: مضمون الثقة السياسية في الربيع العربي المتأني، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ٢٠١٩م.
- (١٦) مجدي محمد يونس: رؤية نقدية للأوضاع التربوية الراهنة في مصر في ضوء الفكر التربوي المعاصر، مجلة نقد وتنوير، العدد الأول، مايو ٢٠١٥م. ص ص ١٨-٤٤.
- (١٧) محمد كمال: المبادرات الرئاسية الصحية وتغير المنظومة الصحية في مصر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قناة السويس، العدد (٣٠)، سبتمبر ٢٠١٩م، ص ص ٦٣-١٣٠.
- (١٨) محيي شحاتة: العلاقة بين المواطن والدولة، دراسة ميدانية في محددات الثقة السياسية بقرية مصرية، مؤتمر المواطنة ومستقبل مصر في الفترة من ٢٥-٢٧ نوفمبر، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٧. ص ص ١٨٨-٢٢١.
- (١٩) _____: مفهوم الثورة تحليل سوسولوجي، مكتبة المعرفة الحديثة، المنوفية ٢٠١١م.
- (٢٠) هانى خميس: الديمقراطية الاجتماعية وآفاق التحول نحو مجتمع الجودة في مصر - دروس مستفادة من التجارب الدولية في (المجتمع المصري وقضايا التحول الديمقراطي، تحرير: سعيد المصري، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ص ١٧٧-٢٠٩.
- (٢١) _____: رأس المال الاجتماعي- مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٨م. ص ص ١-٢٧.

- (٢٢) وفاء على داود على داود: قيمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.
- (٢٣) _____: الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٤م.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

- (1) Aydin, A. (2011). Public Confidence in Government: Empirical Implications for a Developing Democracy, International Political Science Review, vol(33), no(2), pp.230-250.
- (2) - Caroline, J., Karen. M. (2006). The Effects of E-Government on Trust and Confidence in Government, Public Administration Review, vol(66), No(3), May June. pp.354-369
- (3) Gamson, W. (1988). "Power and Discontent". Homewood Dorsey Press.
- (4) - Keusch, J. (2014). What is effecting political trust? Acomparative study on Europe, thesis in political science, Linnaeus university department of political science.
- (5) Chan, S. (1997). Effects of attentions to compaign coverage on political trust, internal journal of public opinion research, Vol.9, No.3. pp.291-293
- (6) Christin, G. S. (2007). Taking the Time to Rebuild Trust in Government, Journal of Quality and Participation, PA Times, the American Society for Public Administration. Vol (30), NO (3).
- (7) Doris, F., Michael, F. (2001) The Concept of Personal Initiative: An Overview of Validity Studies, Journal of Human Performance, Vol (14), No (1), Lawrence Erlbaum Associates.pp.97-124
- (8) Easton, P. (1965). Asystems analysis of political life, Gohn Wiley, New York, 1965.
- (9) Inglehart, R. (1997). Modernization and postmodernization: Cultural, economic and political change in 43 societies. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- (10) Ka-lin, Ward, P (2009). Social Quality Theory in Prespective Development and Society, vol (38), No (2), December. pp.201-208.

- (11) Laurent, J.G. Maesen, V., Walker, A. (2002). European Foundation on Social Quality, Theoretical State of Affairs.
- (12) Maerc.J, Hetherington and Suzanne Globetti" political trust and Racial Policy preferences, American Journal of Political Science, Vol (46), No (2), Apr2002, pp.253-175.
- (13) Meral, C, Kursat C& Tekin, K.(2020). How Does Education Affect Political Trust? An Analysis of Moderating Factors, Social Indicators Research, VOL(152) pp.779-808.
- (14) Awakefield, C, Barbara, L& Robert C., "Use of Mass Media Campaigns to Change Health Behaviour", The Lancet, Vol.376, 9-15 October 2010,
- (15) Mishler, W., & Rose, R. (2001). What are the Origins of Political Trust? Comparative Political Studies, vol (33), no(1), pp. 30–62..
- (16) Mishler, W., & Rose, R. (2005). What are the political consequences of trust? A test of cultural and institutional theories in Russia. Comparative Political Studies, 38, 2005, pp. 1050–1078.
- (17) Msiller, H. (1974). "Political issues and trust in government, American Political science review, Vol. 68, No.3, September.pp. 951-972.
- (18) OECD. (2013): Trust in government, Policy, effectiveness and governance Agenda in Government at a Glance 2013, OECD Publishing, Paris.
- (19) OECD. (2022): Trust in government, UK: 2022,
<https://www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/wellbeing/bulletins/trustinggovernmentuk/2022>
- (20) Petmesidou,M., Polyzoidis,P: The Social Quality Prespective In Greece, The European Journal Of Social Quality , Vol(5) ,No(1/2),Indicator Of Social Quality, Berghahn Books ,2005,pp118-120
- (21) Putnam, R. D. (1993). Making democracy work: Civic traditions in modern Italy. Princeton, NJ: Princeton, University Press.
- (22) Patterson, S.C like, G.C & Boynton, G.R.(1970) Dmersion support inlegislative system in alankorr berg, ed. Leyistotwres in Guparative perspective, New York, Mckoy.

- (23) Siltaniemi, A., Kauppinen, M. (2005). The View From The International Concil On Social Welfare, European Journal Of Social Quality, Issue (102).pp.275-310
- (24) Simon, A & Anthony, T. (2003) "Trust in public sector senior management", Journal of human resources management, Vol.(14), No(1). pp.76-92
- (25) Stokes, D. (1962). Popular evolutions of government, an empirical Assessment in etbicsond bigness, scientific Academic, religion, political and military, edtlorlon clever land and horold, lasswell, New York, Harper and brothers.
- (26) Walker, A (2000): The Social Quality Approach: Bridging Asia and Europe, Development and society,vol(38),No (2).pp.209-235
- (27) Ward, P., Redgrove, P. & Red, C (2006). Operationalizing The Theory Of Social Quality, Theoretical And Experiential Reflections From The Development And Implementation Of Public Health Programme In The UK, The European Journal Of Social Quality ,Vol(6),No (2) Social quality And Moder Public Health: Developing Aframe Work For The 21st Century, Berghahn Books.
- (28) Warren, M. E. (Ed.). (1999). Democracy and trust. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- (29) William, B. (2014). President Barack Obama's Image Repair on HEALTH CARE.GOV", Public Relations Review, Vol. 40, Issue 5, December. pp.733-878
- (30) Zmerli, S., Newton, K., & Montero, J. R.(2007). Trust in people, confidence in political institutions, and satisfaction with democracy. In J. W. van Deth, J. R. Montero, & A. Westholm (Eds.), Citizenship and involvement in European democracies. A comparative analysis London: Routledge.